متطلبات تطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم العام، الخدمات التعليمية، الخدمات المساندة

د. غلباء بنت فيصل بن حدجان العتيبي
وزارة التعليم – إدارة تعليم الرياض – الرياض – المملكة العربية السعودية
galbafaisal1@gmail.com
د.خولة بنت عبدالله بن محمد المفيز
أستاذ التعليم العالي المشارك
كلية التربية – جامعة الملك سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية
kalmufeez@ksu.edu.sa

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/٥ تاريخ قبول نشر البحث٢٠٢٣/٢/٢

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج المزجي، التصميم التقاربي المتوازي. واعتمدت الدراسة الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع البيانات. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، ومديري وكالة التعليم العام الأهلي بوزارة التعليم، ومديري إدارات التعليم ومساعديهم، ومديري إدارات ومكاتب التعليم العام الأهلي والتعليم العالمي والأجنبي، ومديري وحدة الشراكة (ارتقاء)، في كل من إدارات التعليم التابعة للمناطق الإدارية الثلاث (الرياض، مكة المكرمة، الشرقية)، ومديري المؤسسات والجمعيات الأهلية، بمنطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية، البالغ عددهم (١١٣٨) فردًا، وطبقت عليهم الاستبانة. وتكونت عينة الدراسة النوعية من (٣٠) فردًا من نفس مجتمع الدراسة الأصلي وطبقت عليهم المقابلة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها:

- حصلت المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة الكمية بوجه عام على درجة أهمية توفر عالية جدًا، بمتوسط حسابي عام (٤.٣٨). وحصلت جميع الأبعاد على درجة عالية جدًا

مرتبة تنازليًا حسب متوسطاتها على النحو الآتي: المتطلبات الاجتماعية والثقافية (٤.٣٩)، المتطلبات التشريعية (٤.٣٧)، المتطلبات التنظيمية (٤.٣٦).

- جاءت أهمية توفر المتطلبات الثقافية والاجتماعية، والتشريعية، والتنظيمية، لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر عينة الدراسة النوعية عالية جدًا، واتفقت النتيجة مع النتيجة الكمية.
- كشفت النتائج النوعية عن متطلبات لم تظهر في النتائج الكمية ومنها: تشجيع الأبحاث والدراسات التي تتناول دور القطاع غير الربحي في التعليم، ومنح قيادات التعليم صلاحيات كافية، وتأسيس صندوق وقفي تعليمي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول المتطلبات التنظيمية، والاجتماعية والثقافية، والدرجة الكلية للمحور ككل، تعود لاختلاف جهة العمل، لصالح قطاع التعليم.

المقدمة:

تسعى دول العالم إلى التطور والتقدم الحضاري خصوصًا في ظل الألفية الثالثة، نتيجة ما أفرزته متغيرات العصر وظهور ظاهرة العولمة والتنافس الدولي؛ مما دفع الدول إلى تطوير كافة أنظمتها وعلى رأسها نظام التعليم العام لما له من مكانة في منظومة التعليم ودورًا هامًا في إحداث التنمية في المجتمع.

ويعد تمويل التعليم مدخلًا مهمًّا لأي نظام تعليمي، ذلك لأنه من عوامل تحريك كفاءة التعليم، وتقاس مدى أهمية التعليم لأي دولة من الدول بمدى إنفاقها عليه وتمويلها له؛ لأنه يزود المجتمع بالقوى الاقتصادية، التي تمكنه من الحصول على احتياجاته البشرية، والمادية، وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزًا عن أداء مهامه الأساسية (صبيح، ٢٠٠٥). وهذا يفرض على المسؤولين عن التعليم العام والمختصين في مجال اقتصاديات التعليم تحديًا من نوع خاص لتوظيف الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم، وابتكار بدائل مناسبة وأساليب ذات جدوى، والاهتمام بنوعية العائد من التعليم (الذبياني، ٢٠١٨).

وتعد مشاركة القطاع غير الربحي أحد مصادر تمويل التعليم العام التي تسهم في دعم وتحسين العملية التنموية، باعتبارها المدخل الذي يسهم في تعزيز المسؤولية المجتمعية في

التعليم، بالإضافة إلى توفير الموارد الضرورية التي تساعد في تطوير نظام التعليم (Madziyire, 2015).

وأكدت جملة من الدراسات ذات العلاقة كدراسة (Adu-Baffoe & Bonney, 2021; Okine, 2021) على أن للقطاع غير الربحي دورًا رياديًا وهامًا في الوقوف بجانب الدولة في تمويل التعليم العام، وتقديم الخدمات كتأثيث المدارس، وتوفير الكتب المدرسية، والوسائل التعليمية، وتجهيز المرافق التعليمية، وتقديم التغذية المدرسية، وبرامج التنمية المهنية للمعلمين، والخدمات التعليمية لذوي الإعاقة.

من جانب آخر أشارت الدراسات ذات العلاقة كدراسة (Domiter & Marciszewska, 2017; Madziyire, 2015; Yimenu, 2017) إلى تأثير دور القطاع غير الربحي في التعليم العام حيث أحدث تأثيرًا كبيرًا في العملية التعليمية من خلال تحسين البيئة التعليمية، وتوفير التعليم الجيد، والحد من التسرب، وزيادة معدلات التحاق الطلبة بالمدارس، ورفع مستوى التحصيل الأكاديمي، ومساعدة الطلبة المحرومين من التعليم.

وفي ظل توجه المملكة العربية السعودية نحو تعزيز دور القطاع غير الربحي في أن يصبح شريك في الإنفاق على المجالات التنموية من بينها التعليم. جاء من ضمن الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ توسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي وأن يكون له دور أكبر في التعليم (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦أ). واستجابة لهذا الأمر تم إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بهدف تنظيم وتفعيل دور منظمات القطاع غير الربحي في المجالات التنموية ومن بينها مجال التعليم (*تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي*، ١٤٤٢).

وأكدت توصيات العديد من الملتقيات والمؤتمرات، على أهمية إشراك القطاع غير الربحي في التعليم منها ملتقى حوارات تنموية في دورته الخامسة (٢٠١٦) الذي أكد على ضرورة تحول القطاع من العمل الرعوي إلى العمل التنموي والمشاركة في تقديم الخدمات لكافة مؤسسات المجتمع من بينها التعليم، وأن يكون شريك في التنمية وألا ينحصر دوره في تقديم الخدمات للفقراء والمساكين. كما أكد المؤتمر الدولي الافتراضي للتعليم في الوطن العربي: مشكلات وحلول (٢٠٢١) على تفعيل دور القطاع غير الربحي في دعم الأنشطة والبرامج التعليمية.

وبناءً على ما سبق تبرز أهمية دراسة متطلبات مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

يعد التعليم العام أحد الركائز الرئيسية التي تقف وراء تقدم المجتمعات ونهضتها، ويحتل مكانة بارزة في بنية النظام التعليمي، لما له من دور حيوي في بناء شخصية المتعلم واكسابه المعارف والمهارات والقيم الأساسية، وتوجيهه مهنيًا ودراسيًا. وقد أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا وعناية خاصة بالتعليم العام إيمانًا بدوره في تحقيق التنمية الشاملة.

ويعتمد تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل رئيس على التمويل الحكومي، حيث بلغت ميزانية (١٨٥) مليار ﷼ لعام ٢٠٢٢، وهذا يشكل ما نسبته (١٩,٣%) من إجمالي الميزانية العامة (وزارة المالية، ٢٠٢٢). وعلى الرغم من نسبة الإنفاق العالية على التعليم إلا أنه يواجه عددًا من التحديات التي تتطلب المزيد من النفقات لمواكبة التطورات والتغيرات واللحاق بركب الدول المتقدمة، حيث أشارت وثيقة برنامج تنمية القدرات البشرية عددًا من التحديات التي تواجه النظام التعليمي وهي: محدودية التخصصات في المدارس الثانوية، وتركيز أساليب التدريس على الحفظ والتلقين، ومحدودية التركيز على الأنشطة اللاصفية حيث بلغت نسبة المشاركة (١٥٪)، ومحدودية التركيز على تعليم العلوم والهندسة والرياضيات واللغات الأجنبية، ومحدودية اكتشاف الموهوبين والأشخاص ذوي الإعاقة والبرامج المقدمة لهم، وانخفاض مشاركة أولياء الأمور مقارنة بالمعايير المرجعية، حيث إن (٣٩٪) فقط من الطلاب يناقش أولياء الأمور تقدّم أبنائهم مع المعلم، وعدم توفر خدمات الإرشاد المهني لتوجيه الطلاب نحو التوظيف حيث يذهب معظم خريجي المدارس الثانوية إلى التعليم العالي مقابل التعليم المهني (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠٢١).

وفي ضوء التحديات التي تواجه التعليم العام، والتغيرات العالمية المتسارعة، يتطلب الأمر البحث الجاد عن مصادر بديلة للتمويل للوفاء بمتطلبات الإنفاق التعليمي المتزايد، وقد أكدت دراسة (الخليوي وآخرون، ٢٠٢١) على أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العام، وذلك من خلال تشجيع مشاركة المجتمع في تمويل التعليم العام.

وأكدت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على إيجاد صيغة من التعاون المجتمعي بين المؤسسات التعليمية والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦أ). وتضمنت أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، هدفًا ينص على مشاركة القطاع غير الربحي في الإنفاق التنموي وأن تصل نسبة الإنفاق من إجمالي إنفاق القطاع غير الربحي إلى (٥١%) في عام ٢٠٢٠ (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦ب). كما تضمنت الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم هدفًا ينص على رفع مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم من خلال جذب الاستثمارات وزيادة حجمها في مجال تقديم الخدمات التعليمية، مما يسهم في رفع جودة منظومة التعليم (وزارة التعليم، ٢٠١٦).

وبناء على ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على المتطلبات التشريعية، والتنظيمية، والاجتماعية والثقافية، لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، من وجهة نظر قيادات التعليم وقيادات القطاع غير الربحي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

الأهمية النظرية:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية مجالها الذي يتناول تمويل التعليم وهو مدخل أساسي لتطوير التعليم ورفع كفاءته وقدرته على الوفاء بمتطلباته، ومن أهمية موضوعها الذي يتناول مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام وهو أحد الاتجاهات الحديثة في مجال اقتصاديات التعليم العام.
- تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم التي أكدت على تنويع مصادر تمويل

التعليم وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي، ورفع مشاركة القطاع غير الربحي في تقديم خدمات التعليم العام.

- تأتي هذه الدراسة استجابة لتوصيات العديد من المؤتمرات ومنها المؤتمر الدولي الافتراضي للتعليم في الوطن العربي: مشكلات وحلول المنعقد في عام (٢٠٢١)، والذي أوصى بتفعيل دور القطاع غير الربحي في دعم الأنشطة والبرامج التعليمية.
- من المؤمل أن تكون هذه الدراسة إضافية علمية للمكتبة العربية في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام والتي تندر الدراسات فيها على حد علم الباحثتان.
- **الأهمية التطبيقية:**
- من المؤمل أن تساعد هذه الدراسة المسؤولين بوزارة التعليم، على تطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام وذلك من خلال توفير المتطلبات اللازمة.
- قد تسهم هذه الدراسة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع غير الربحي في تطوير التعليم من خلال تمويله، وإنشاء منظمات غير ربحية تختص بمجال التعليم العام.
    - قد تسهم هذه الدراسة في فتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات من خلال توصياتها بموضوعات البحث المرتبطة.

أسئلة الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات التعليم، وقيادات القطاع غير الربحي؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير

الربحي في تمويل التعليم العام تُعزى للمتغيرات التالية: (جهة العمل، عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)؟

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على تحديد المتطلبات التشريعية، والتنظيمية، والاجتماعية والثقافية اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود المكانية:** طُبقت الدراسة على الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص بوزارة التعليم، ووكالة التعليم العام الأهلي، ومكاتب التعليم العام الأهلي، ومكاتب التعليم العالمي والأجنبي، ووحدات شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع (ارتقاء)، وإدارات التعليم التابعة لمنطقة الرياض وهي: (الرياض، والخرج، والدوادمي، والمجمعة، والقويعية، ووادي الدواسر، والأفلاج، والزلفي، وشقراء، والحوطة والحريق، وعفيف، والغاط)، ومنطقة مكة المكرمة وهي: (مكة المكرمة، وجدة، والطائف، والليث، والقنفذة)، ومنطقة الشرقية وهي: (الشرقية، والأحساء، وحفر الباطن). والجمعيات والمؤسسات الأهلية بمنطقة الرياض، والشرقية، ومكة المكرمة.
- **الحدود البشرية:** طبقت الدراسة على مديري الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، ومديري وكالة التعليم العام الأهلي، ومديري التعليم ومساعديهم في إدارات التعليم، ومديري إدارات ومكاتب التعليم العام الأهلي، ومديري مكاتب التعليم العالمي والأجنبي، ومديري وحدات شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع (ارتقاء)، ومديري المؤسسات والجمعيات الأهلية.
- **الحدود الزمانية:** طُبقت الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٤٢/ ١٤٤٣هـ.

مصطلحات الدراسة:

القطاع غير الربحي (Non-profit Sector):

يُعرّف السلومي وآخرون (٢٠١٧، ص.١١) القطاع غير الربحي بأنه: "منظمات اجتماعية تنبع من مبادرات المواطنين وتحتل موقعًا ثالثًا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات

الحكومية، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح، وإنما تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة للمجتمع، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات إضافة إلى متابعة تنفيذها كمراقب، فجميع الجمعيات والمؤسسات سواء كانت تطوعية أم خيرية أم غير ربحية ومؤسسات المجتمع المدني جميعًا تشير إلى مجالات أو عناصر لهذا القطاع".

ويُعرّف القطاع غير الربحي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: الجمعيات والمؤسسات الأهلية، التي يشرف عليها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية، ولا تهدف إلى الربح من تقديمها للخدمات، بل تهدف إلى تحقيق النفع العام لأفراد ومؤسسات المجتمع، والأرباح المتحققة من نشاطاتها وخدماتها لا يتم توزيعها على مؤسسي وأعضاء المؤسسة والجمعية، بل تستثمر في التوسع في الأنشطة والخدمات وتطويرها.

تمويل التعليم العام (financing education):

يُعرّف القحطاني وبوطيبة (٢٠١٥، ص. ٥٣) تمويل التعليم العام بأنه: "توفير وإدارة ما يلزم من موارد مالية وعينية لمؤسسات التعليم؛ وذلك بقصد تمكينها مما تحتاجه حتى تقوم بمهامها المنوطة بها، وتستمر في نشاطاتها، وقد يكون مصدر هذا التمويل الحكومة أو القطاع الخاص أو القطاع الثالث".

ويُعرّف تمويل التعليم العام إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: الموارد النقدية وغير النقدية التي تقدم من قبل القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية للتعليم العام وتحت إشراف وزارة التعليم، بهدف مشاركة الدولة في تحمل نفقات التعليم، وتجويد الخدمات التعليمية المقدمة ورفع مستوى كفاءتها.

الإطار النظري:

أولًا: تمويل التعليم العام

مفهوم تمويل التعليم العام:

تتعدد وتتباين تعريفات تمويل التعليم العام، ويعود ذلك إلى حداثة علم اقتصاديات التعليم، وتعدد آراء الباحثين وتنوع مجالات ومصادر التمويل، وفيما يلي عرض لأبرز تلك المفاهيم.

يُعرّف تانق (Tang, 2008) تمويل التعليم العام بأنه: الجهد المبذول لجمع الموارد المختلفة من أجل ضمان تطوير الأنشطة التعليمية.

ويرى محمد (٢٠١٢، ص. ١٦٥) أن تمويل التعليم العام عبارة عن: "الأموال التي تصرف على العملية التعليمية التربوية بجوانبها المختلفة النقدية والمادية، وما يبذل من جهد تعليمي لتحقيق الأهداف التربوية لهذا التعليم".

ويُعرّفه الحمدان وآخرون (٢٠١٦، ص.٦٨) بأنه: "توفير المستلزمات المالية والنفقات اللازمة للتعليم وإعطاؤها للمؤسسات التعليمية من أجل تمكينها بالقيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع بكفاءة عالية".

وينظر أوسارينرين- اسغي و إيرابور (Osarenren-Osaghae & Irabor, 2018) إلى تمويل التعليم العام على أنه جمع وصرف الأموال لغرض التعليم.

وتُعرّفه السيالي (٢٠٢٠، ص.٨٨) بأنه: "جملة الموارد المالية المخصصة مسبقًا للمؤسسات والمراكز التعليمية؛ وذلك من أجل النهوض بالعملية التعليمية ورفع كفاءة عملها ومستوى جودة الخدمات التي تقدمها للطلبة سواء في المدارس أم الجامعات".

يتبين مما سبق مدى التباين في مفهوم تمويل التعليم العام، حيث أن بعض التعريفات ركزت على تنوع مصادر تمويل التعليم وإشراك قطاعات المجتمع الثلاثة في تمويل التعليم العام، بينما البعض الآخر اقتصر على المصدر الحكومي وهو المصدر الرئيس لتمويل التعليم. كما تنوعت المصادر بين الموارد المالية والعينية، كما تبين أن بعض التعريفات على المدخل الاقتصادي الذي يرى أن التمويل وظيفة اقتصادية تهتم بتوفير الأموال، بينما ركزت التعاريف الأخرى على المدخل الإداري والذي يرى أن التمويل وظيفة إدارية تهتم بكيفية إدارة تلك الأموال، بينما دمجت بعض التعريفات المدخلين الاقتصادي والإداري وهو المفهوم الأشمل والأوسع لتمويل التعليم، حيث لا يرتبط التمويل بتوفير الأموال فقط بل بكيفية إدارتها.

ووفقًا لما سبق يمكن تعريف تمويل التعليم العام بأنه: عملية توفير الموارد سواء كانت نقدية (مالية) أم غير نقدية (عينية) للمؤسسات التعليمية من مصادر التمويل المحلية والمتمثلة في قطاعات المجتمع الثلاثة الحكومية والخاصة وغير الربحية، أو الرسوم الدراسية، أو من المصادر الخارجية، وإدارة تلك الموارد بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهداف العملية التعليمية وتجويد الخدمات المقدمة.

أساليب تمويل التعليم العام:

تتعدد أساليب تمويل التعليم العام تبعًا لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول، ويمكن إجمالها في ثلاثة أساليب، على النحو الآتي:

١- أسلوب التمويل الحكومي:

ينظر هذا الأسلوب إلى التعليم على أنه خدمة عامة لجميع أفراد المجتمع وحقٌّ لكل مواطن، وأن المجانية تجسيد لذلك الحق، وعليه تتكفل الدولة بتمويله، بُغيةَ توفير تعليم مجاني لمن هم في سن التعليم. ووفقًا لهذا الأسلوب تُخصص الدولة موارد محددة من ميزانيتها السنوية للتعليم (الحمدان وآخرون، ٢٠١٦؛ القحطاني وبوطيبة، ٢٠١٥).

ويرى أصحاب هذ الأسلوب أن من الأسباب الداعية إلى تبني هذه الصيغة من التمويل، أن للتعليم فوائد اجتماعية يعود نفعها على المجتمع ولا تقتصر على المتعلمين فقط، إذ ينعكس تعليمهم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Bălțătescu,2009; Tang,2008). كما يحقق هذا الأسلوب مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، حيث تتاح فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع القادرين اقتصاديًا وغير القادرين على حد سواء (الحمدان وآخرون، ٢٠١٦).

وفي المقابل فإن للتمويل الحكومي –الهادف إلى تولي الدولة بمفردها مسؤولية التعليم وتمويله– بعض الانعكاسات السلبية، ومنها: ضعف الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي المتمثلة في الرسوب والتسرب لعدم حماس الأفراد للتعليم؛ حيث إنهم يتلقون التعليم بشكل مجاني، وانخفاض جودة التعليم (الجريوي، ٢٠١٥؛ الحمدان وآخرون، ٢٠١٦). كما أن تزايد الإنفاق على التعليم في ظل عجز الموازنات العامة نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها غالبية الدول، يمثل عبئًا على الموازنة ويضرّ القطاعات الأخرى (مجدي وآخرون، ٢٠١٨).

٢- أسلوب التمويل الخاص:

خلافًا للتمويل الحكومي فإن التمويل الخاص لا تتكفل به الدولة، بل المتكفل به هو المستفيد المباشر من التعليم وهم الطلبة، وذلك من خلال دفع تكاليف الدراسة من رسوم وغيرها (القحطاني وبوطيبة، ٢٠١٥). ويقوم هذا الأسلوب على أن القطاع الخاص شريك في

العملية التعليمية، حيث يتولى كافة الجوانب الإدارية والمالية لتلك المؤسسات التعليمية (الحمدان وآخرون، ٢٠١٦).

ويرى أصحاب هذ الأسلوب أن من الأسباب الداعية إلى تبني هذه الصيغة من التمويل، أن التعليم يعود بفوائد شخصية على المتعلم من خلال الحصول على وظيفة ودخل مناسب ومكانة اجتماعية مرموقة، كما ينعكس على شخصيته ويؤثر على سلوكه الاقتصادي والثقافي والصحي، كما يسهم في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم العام من أجل رفع مستوى المؤسسات التعليمية وتوفير مدارس متميزة قد لا تستطيع الدولة توفيرها، وإتاحة فرص المنافسة بين المؤسسات التعليمية مما ينعكس على المخرجات التعليمية وتحسين جودة التعليم (الجريوي، ٢٠١٥؛ مجدي وآخرون، ٢٠١٨).

ويؤخذ على هذا الأسلوب عدم مجانية التعليم، مما يحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية، وبالتالي زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع القادرة وغير القادرة (الجريوي، ٢٠١٥؛ القحطاني وبوطيبة، ٢٠١٥). وقد يكون سببًا في التسرب الدراسي أو الانخفاض في نسبة القيد في التعليم لدى أصحاب الدخل المحدود (السيالي، ٢٠٢٠).

٣- أسلوب التمويل التشاركي:

يُعد هذا الأسلوب وسطًا بين الأسلوبين السابقين، فهو ينادي بالتمويل التشاركي، ويقوم على أن التعليم مسؤولية مشتركة (الحمدان وآخرون، ٢٠١٦). حيث تقوم الدولة وقطاعات المجتمع بتوفير الخدمات التعليمية، مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة مقابل هذه الخدمات، فلا تدع الدولة التعليم عرضة لمعايير السوق والتكلفة الاقتصادية (الجريوي، ٢٠١٥؛ مجدي وآخرون، ٢٠١٨).

ويرى أصحاب هذ الأسلوب أن من الأسباب الداعية إلى تبني هذه الصيغة من التمويل أن التعليم يقدم للأفراد منافع شخصية وعوائد اجتماعية واقتصادية؛ لذا يجب أن يسهموا في تمويل تعليمهم على اعتبار أنه استثمار لمستقبلهم. وبالمقابل فإن إسهام المنتفعين بالخدمة التعليمية كدفع جزء من الرسوم الدراسية سيعمل على تخفيف العبء على الميزانيات الحكومية مما يسهم في التوزيع العادل للموارد بين أنواع التعليم وداخل المؤسسات التعليمية، ويخفف الضغط على ميزانية الدولة لتوفِّر جزءًا من مواردها لصالح قطاعات أخرى (الجريوي، ٢٠١٥؛ القحطاني وبوطيبة، ٢٠١٥). كما أن قطاعات المجتمع ستستفيد من تلك المخرجات على

هيئة رأس مال بشري يسهم في تحسين إنتاجيتها وزيادة أرباحها. وتتأكد الحاجة إلى هذا الأسلوب خصوصًا في الوقت الذي تمر فيه الدول بأزمات اقتصادية، ويمر التعليم معها بأزمة تمويلية (الحمدان وآخرون، ٢٠١٦). ويرى تانق (Tang, 2008) أن استخدام الأسلوب التشاركي يؤدي إلى تحسين كفاءة توفير الخدمات التعليمية بشكل أكبر.

ثانيًا: مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام

مفهوم القطاع غير الربحي:

تعددت المفاهيم التي تناولت القطاع غير الربحي، ويعود ذلك لتنوع المداخل التي تناولت دراسة القطاع غير الربحي، ولاختلاف آراء الباحثين نتيجة اختلاف خلفياتهم العلمية، بالإضافة إلى تنوع أنشطة القطاع ومجالاته ومكوناته، وفيما يلي بعض هذه المفاهيم.

تُعرّف الأمم المتحدة (٢٠٠٥، ص.٩) القطاع غير الربحي بأنه: " كيانات قانونية أو اجتماعية منشأة بغرض إنتاج السلع والخدمات ولكنّ مركزها القانوني لا يسمح لها بأن تكون مصدرًا للدخل أو الربح أو غير ذلك من أشكال الكسب المادي للوحدات التي تنشئها أو تشرف عليها أو تمولها".

في حين يُعرّفه أنهير وليست (Anheier & List, 2005) بأنه: وحدات مؤسسية لا تقوم، بموجب القانون أو العرف، بتوزيع فائضها على من يمتلكونها أو يسيطرون عليها، بالإضافة إلى أنها غير إلزامية وتتلقى عادة مساهمات طوعية من الوقت أو المال، على الرغم من أن هذه المساهمات لا يلزم أن تشكل المصدر الرئيس للدخل.

ويُعرّفه سويدان والبرواري (٢٠٠٩، ص.١٧) بأنه: "المنظمات التي تؤسس لتحسين وإصلاح المجتمع من خلال إرشاد الاستخدام المناسب للموارد وتوفير السلع والخدمات، وهذه المنظمات لا توجد لتحقيق الربح الشخصي أو المكسب؛ ولهذا فهي غير ملزمة بتوزيع الأرباح أو الفوائض للمساهمين أو الأعضاء، وهذا لا يمنع من توظيف موظفين لمزاولة أنشطة تحقق لها الأرباح ومساعدتها في إنجاز مهمتها".

ويُعرّفه السلومي وآخرون (٢٠١٧، ص.١١) بأنه: "منظمات اجتماعية تنبع من مبادرات المواطنين وتحتل موقعًا ثالثًا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح، وإنما تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة للمجتمع، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات

إضافة إلى متابعة تنفيذها كمراقب، فجميع الجمعيات والمؤسسات سواء كانت تطوعية أم خيرية أم غير ربحية ومؤسسات المجتمع المدني جميعًا تشير إلى مجالات أو عناصر لهذا القطاع".

وتُعرّف الصالح (٢٠١٣، ص. ٨) القطاع غير الربحي بأنه: "اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى إلى الربح، أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءًا من القطاع الحكومي، ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، حيث لا يتم توزيع أية أرباح تحققت".

يتبين من العرض السابق أن بعض المفاهيم تناولت القطاع غير الربحي من حيث المدخل الاقتصادي، الذي يركز على مصادر التمويل واستخدام عوائد الأرباح، وبعضها ركزت على المدخل السياسي من حيث العلاقة بين الحكومة والقطاع غير الربحي ودور الحكومة تجاه القطاع من الناحية التنظيمية والإشرافية، وبعضها ركز على المدخل الوظيفي والذي يتناول أغراض وأنشطة القطاع غير الربحي.

ووفقًا لما سبق يمكن تعريف القطاع غير الربحي بأنه: مجموعة من المنظمات ذات الشخصية الاعتبارية والمستقلة ماليًا وإداريًا، تُؤسَّس وتدار من قبل أفراد المجتمع بشكل تطوعي، وتهدف إلى تقديم خدمات وسلع حسب نشاطها ومجالها، والأرباح المتحققة من نشاطاتها لا يتم توزيعها على مؤسسي وأعضاء المنظمة، بل تستثمر في تطوير المنظمة والتوسع في أنشطتها.

معوقات مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

هناك العديد من المعوقات التي تحد من مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، ويمكن تصنيفها إلى معوقات تشريعية، ومعوقات تنظيمية، ومعوقات ثقافية واجتماعية، ومعوقات مادية، على النحو الآتي:

أ- المعوقات التشريعية:

- ضعف التشريعات التي تشجع على مشاركة القطاع غير الربحي وتنظم عمله في تمويل التعليم العام (عبدالحي، ٢٠١٤).

- كثرة القيود في القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع غير الربحي والتي تحد من حريته في القيام بدوره في تمويل التعليم العام (تره، ٢٠١٨؛ طايع وآخرون، ٢٠٢٠؛ المهدي وإسماعيل،٢٠١٨).
- تعارض التشريعات المنظمة للقطاع غير الربحي وعدم اتساقها (عبدالحي، ٢٠١٤).
- عدم الحصول على مزايا عند تسجيل المنظمات غير الربحية كالإعفاء من الضرائب (تره، ٢٠١٨).

ب- المعوقات التنظيمية:

- قلة المرونة في اللوائح والأنظمة المتعلقة بمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (تره، ٢٠١٨؛ شحاتة، ٢٠١٣؛ طايع وآخرون، ٢٠٢٠؛ عطية، ٢٠١٧).
- ضعف التسهيلات المنظمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (Yimenu, 2017).
- ضعف قنوات التواصل بين القطاع غير الربحي والتعليم العام (تره، ٢٠١٨؛ طايع وآخرون، ٢٠٢٠؛ Belaid, 2021).
- ضعف التكامل والتنسيق بين القطاع غير الربحي والتعليم العام (شحاتة، ٢٠١٣؛ yimenu,2017).
- تعدد الجهات المعنية بالإشراف على منظمات القطاع غير الربحي (المهدي وإسماعيل، ٢٠١٨).
- القصور في وضوح المجالات المراد أن يشارك القطاع غير الربحي في تمويلها وإجراءات تنفيذها (شحاتة، ٢٠١٣).
- ضعف نظام المحاسبية في متابعة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (شحاتة، ٢٠١٣).
- اقتصار الخدمات التعليمية المقدمة من القطاع غير الربحي على المدن الكبرى (شحاتة، ٢٠١٣؛ المهدي وإسماعيل، ٢٠١٨).
- قلة الكوادر البشرية المؤهلة في القطاع غير الربحي (Yimenu, 2017).

- قلة البرامج التدريبية المعنية بتأهيل وتدريب العاملين في القطاعين في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (محمد، ٢٠١٨).
- ضعف الاستفادة من التجارب والنماذج الرائدة في مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (محمد، ٢٠١٨).
- قلة توفر المراكز المتخصصة لدراسات وأبحاث القطاع غير الربحي (السلومي، ٢٠٢٠).

ج- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

- حصر دور القطاع غير الربحي في تقديم خدمات المساعدة للفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع (السلومي، ٢٠٢٠؛ طايع وآخرون، ٢٠٢٠).
- تدني وعي المجتمع بأهمية دور القطاع غير الربحي في التعليم العام (شحاتة، ٢٠١٣؛ عبدالحي، ٢٠١٤؛ Nombo & Nyangarika, 2020).
- قناعة غالبية أفراد المجتمع بأن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن التعليم العام (طايع وآخرون، ٢٠٢٠).
- ضعف دور الإعلام في إبراز مفهوم القطاع غير الربحي ودوره في التعليم العام (شحاتة، ٢٠١٣؛ طايع وآخرون، ٢٠٢٠).

د- المعوقات المادية:

- ارتفاع تكاليف خدمات التعليم العام (عبدالحي، ٢٠١٤).
- قلة الدعم المالي المقدم للقطاع غير الربحي من الجهات الحكومية المشرفة عليه (السلومي، ٢٠٢٠؛ شحاتة، ٢٠١٣؛ طايع وآخرون، ٢٠٢٠؛ Belaid, 2021).
- قلة الموارد الثابتة لبعض منظمات القطاع غير الربحي (شحاتة، ٢٠١٣؛ Yimenu, 2017).

يتضح مما سبق وجود بعض المعوقات التي تحد من مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، سواء من داخل نظام التعليم أم من خارجه والمتعلقة بالقطاع غير الربحي، أو بالجهات ذات العلاقة، مما يدعو إلى إيجاد حلول علمية وذات نهج شمولي لتلك

المعوقات، لتمكين القطاع غير الربحي من القيام بدوره التنموي والإسهام في تطوير التعليم العام وتجويد خدماته.

المتطلبات اللازمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

هناك عدد من المتطلبات الأساسية التي يستلزم توفيرها لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، وهي على النحو الآتي:

أ- المتطلبات التشريعية:

- ضرورة اهتمام الدولة بالقطاع غير الربحي والاعتراف بشرعيته واستقلاليته وبوجوده كقطاع ثالث إلى جانب القطاع الحكومي والخاص وشريك موجّه ومساند لهما في تحقيق التنمية المجتمعية (السلومي، ٢٠٢٠؛ عطية، ٢٠١٧).
- سَن التشريعات والسياسات التي تشجع على مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (تره، ٢٠١٨؛ عطية، ٢٠١٧؛ Nombo & Nyangarika, 2020).
- إعفاء جميع منظمات القطاع غير الربحي من الضرائب (السلومي، ٢٠٢٠).

ب- المتطلبات التنظيمية:

- نشر الثقافة الداعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في المؤسسات التعليمية (المهدي وإسماعيل، ٢٠١٨؛ Rasoleianm & Mansoori, 2015).
- توفير المناخ التنظيمي الذي تسوده الثقة بين منظمات القطاع غير الربحي والتعليم العام (المهدي وإسماعيل، ٢٠١٨).
- تطوير الأنظمة واللوائح المرتبطة بمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (محمد، ٢٠١٨).
- تبسيط الإجراءات الإدارية، والتخفيف من القيود الإدارية والقانونية والمالية التي تحد من مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (محمد، ٢٠١٨؛ Rasoleianm & Mansoori, 2015).
- إعطاء مزيد من الصلاحيات الإدارية لقيادات التعليم في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (محمد، ٢٠١٨).

- إعداد خطة استراتيجية وتشغيلية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (تره، ٢٠١٨؛ شديد، ٢٠٢٢؛ شيخو، ٢٠١٥؛ المهدي، وإسماعيل، ٢٠١٨).
- توفير قاعدة معلومات عن منظمات القطاع غير الربحي وأنشطتها ومصادر تمويلها بشفافية وما تقدمه من جهود لإعطاء مزيد من المصداقية عن طبيعة عملها لمؤسسات التعليم العام (عطية، ٢٠١٧).
- التنسيق بين القطاع غير الربحي والتعليم العام من أجل التكامل في العمل (عبدالحي، ٢٠١٤).
- توفير قنوات اتصال بين القطاع غير الربحي والجهات المشرفة على التعليم العام (تره، ٢٠١٨؛ شديد، ٢٠٢٢).
- دعوة أعضاء مجالس إدارات المنظمات غير الربحية لحضور المناسبات والحفلات والأنشطة المدرسية (محمد، ٢٠١٨).
- التنسيق والتشبيك بين المنظمات غير الربحية بما يعمل على إيجاد رؤى مبنية على التكامل والتنسيق بين مجالات عملها (عطية، ٢٠١٧؛ مسعود، ٢٠١٧).
- المتابعة والتقييم المستمر للبرامج والمشروعات المقدمة من القطاع غير الربحي لتمويل التعليم العام (شيخو، ٢٠١٥).
- تقديم برامج تدريبية للقيادات في التعليم والقطاع غير الربحي عن أساليب تطوير مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام (شيخو، ٢٠١٥؛ محمد، ٢٠١٨؛ Yimenu, 2017).
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام (شيخو، ٢٠١٥).

جـ- المتطلبات الثقافية والاجتماعية:

- نشر الوعي بأهمية دور منظمات القطاع غير الربحي في التعليم العام من خلال وسائل وبرامج الإعلام المختلفة (شحاتة، ٢٠١٣؛ شيخو، ٢٠١٥؛ عطية، ٢٠١٧؛ المهدي وإسماعيل، ٢٠١٨).

- تسمية بعض المرافق المدرسية بأسماء المنظمات غير الربحية أو الأفراد الداعمين (محمد، ٢٠١٨).
- تشجيع منظمات القطاع غير الربحي على المشاركة من خلال منح حوافز وأوسمة تقديرًا لجهودهم (عطية، ٢٠١٧؛ Rasoleianm & Mansoori, 2015).

يتضح مما سبق أن نجاح عملية مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات والممكنات التشريعية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية؛ لكي يتمكن القطاع غير الربحي من القيام بدوره التنموي في تمويل التعليم العام بكفاءة وفاعلية.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء من الفصل عرضًا للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وتم ترتيبها وفقًا لتاريخها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، ثم تعليق على الدراسات السابقة، وبيان أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية، والجوانب التي انفردت بها الدراسة، وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة، وذلك على النحو الآتي:

دراسة شيخو (٢٠١٥) بعنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، وتحديد سبل التطوير. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتكوَّن مجتمع الدراسة من القيادات في المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالتعليم في محافظات غزة، البالغ عددهم (٤٢) قائدًا. واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات. وتمثَّلت أهم النتائج في أن من أهم سبل التطوير، تنفيذ برامج ولقاءات في الإعلام؛ لتثقيف المجتمع حول دور المنظمات غير الحكومية في التعليم، ودعم المنظمات غير الحكومية ماليًا وقانونيًا، ووضع خطط استراتيجية وتشغيلية وبرامج للمتابعة والإشراف، وتدريب القيادات، والاطلاع على الخبرات العالمية.

دراسة تره (٢٠١٨) بعنوان: "استراتيجية لدعم دور منظمات المجتمع المدني في تطوير ممارسة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم العام بمصر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني بمصر في دعم الأنشطة اللاصفية، وأهم المعوقات التي تواجهها، والمتطلبات اللازمة لتفعيل دورها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتكوَّنت عينة الدراسة من (١٦١) فردًا، منها (٤٩) موجهًا للأنشطة اللاصفية و(٦٨) معلمًا وإخصائيًا للأنشطة اللاصفية، و(٢٥) مديرًا، وتسعة من مديري مراكز الشباب، ومدير المشاركة المجتمعية بالمديرية، ومدير جمعية أهلية، وثمانية من رجال الأعمال. واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن درجة أهمية توفر المتطلبات اللازمة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تطوير الأنشطة اللاصفية عالية.

دراسة محمد (٢٠١٨) بعنوان: "الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية بمصر، والمعوقات التي تواجهها، وتقديم مقترحات لتفعيل الشراكة المجتمعية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتكوَّنت عينة الدراسة من (١٩) من الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس وخمسة من مديري المدارس، و(٣٣) من أعضاء مجالس الآباء والأمناء والمعلمين بالمدارس، و(٣٤) من أعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات الأهلية، و(٢٢) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية، وبلغ إجمالي عينة الدراسة (١١٣) فردًا. واستخدمت الدراسة الاستبانة أداةً لجمع البيانات. وتمثلت أهم النتائج في م درجة أهمية توفر المقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري مرتفعة.

دراسة المهدي وإسماعيل (٢٠١٨) بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في دعم الإصلاح التعليمي في مصر: دراسة تحليلية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على إسهام منظمات المجتمع المدني في دعم عمليات الإصلاح التعليمي بمصر، وتحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في دعم عمليات الإصلاح التعليمي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. واعتمدت على الوثائق أداة لجمع البيانات. وخلصت النتائج إلى أن من أهم المتطلبات اللازمة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، تنمية الوعي بدور المجتمع المدني في التعليم،

وصياغة فلسفة واستراتيجية تربوية حاكمة للمجتمع المدني، وتعزيز الإطار الثقافي والمناخ الداعم لمشاركة منظمات المجتمع المدني لدعم عمليات الإصلاح في التعليم بمصر.

دراسة أدو-بافو وبوني (Adu-Baffoe & Bonney, 2021) بعنوان:"دور المنظمات غير الحكومية في تقديم التعليم الأساسي في غانا: الآثار المترتبة على النظرية والسياسة والممارسة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في تقديم التعليم الأساسي. واستخدمت الدراسة المنهج المزجي التصميم الاستكشافي التتابعي. وتكوَّنت عينة الدراسة من (٢٦) موظفًا في مديرية مدينة تامالي للخدمة التعليمية في غانا، و(٢٥) من مديري المدارس، و(٢٥) من لجان إدارة المدارس/مجلس الآباء، و(٢٥) من مشرفي الدوائر في المدارس المدعومة من منظمة "أكشن إيد"، و(١٣) من موظفي منظمة "أكشن إيد"، وبلغ إجمالي عينة الدراسة (١١٤) فردًا. واعتمدت الدراسة على الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع البيانات. وتمثلت أهم النتائج في أن المنظمات غير الحكومية لها دور في تقديم التعليم الأساسي كتطوير البنية التحتية، وتوفير الوسائل التعليمية، والتنمية المهنية للمعلمين، وتوفير احتياجات التعلم للطلبة، كما أسهمت هذه الخدمات في تحسين جودة التعليم والتعلم.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن الدراسات العربية والأجنبية بشكل عام تناولت مسميات متنوعة ومرادفة للقطاع غير الربحي كالمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. كما يتضح ندرة الدراسات المحلية التي تناولت مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام؛ مما يؤكد على أهمية الدراسة الحالية والحاجة إلى تطبيقها في المملكة العربية السعودية.

وتتشابه الدراسة الحالية مع جميع الدراسات في هدف التعرف على متطلبات مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام، ومن جهة أخرى تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة أدو-بافو (٢٠٢١)، في منهج الدراسة حيث اتبعت المنهج المزجي، كما تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة أدو-بافو (٢٠٢١)، في استخدام الاستبانة والمقابلة أدوات للدراسة. كما تلتقي الدراسة مع دراسة شيخو (٢٠١٥)، ودراسة ترة (٢٠١٨)، ودراسة محمد (٢٠١٨)، في استخدام الاستبانة كأحد أدوات جمع البيانات.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة شيخو (٢٠١٥)، ودراسة ترة (٢٠١٨)، ودراسة محمد (٢٠١٨)، والمهدي وإسماعيل (٢٠١٨)، في استخدامهم المنهج الوصفي. ودراسة المهدي وإسماعيل (٢٠١٨) في استخدام المنهج الوثائقي. كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة المهدي وإسماعيل (٢٠١٨) في استخدامها الوثائق أداة لجمع البيانات.

انفردت الدراسة الحالية في بُعدها المكاني، حيث تناولت متطلبات مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وفي استخدام المنهج المزجي بأسلوب التصميم التقاربي المتوازي الذي يجمع بين المنهج الكمي والنوعي، ليتلافى أوجه القصور في كلا المنهجين، ويوفر فهمًا أكثر عمقًا وشمولًا لمشكلة الدراسة، كما اشتمل مجتمع الدراسة على عدة قطاعات، وشملت الحدود المكانية على ثلاث مناطق ولم تقتصر على مدينة أو محافظة كما في معظم الدراسات السابقة.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة الحالية، وصياغة أسئلتها وأهدافها، وبناء الإطار النظري، واختيار منهج الدراسة وأدواتها وأساليب التحليل، ومناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف مما يدعم نتائج الدراسة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها والبيانات المراد الحصول عليها؛ استخدمت الدراسة المنهج المزجي أو ما يسمى "المختلط" (Mixed Method)، والذي يعرفه كريسول (Creswell, 2014) بأنه: المنهج الذي يمزج بين منهجي البحث الكمي والنوعي والبيانات الخاصة بكل منهما في دراسة واحدة. واعتمدت الدارسة التصميم المزجي التقاربي المتوازي (Convergent Parallel Mixed Design) باعتباره التصميم العلمي الأنسب للدراسة؛ حيث إن مزج البيانات الكمية والنوعية يوفر فهمًا أفضل لمشكلة وأسئلة الدراسة، مقارنةً باستخدام أحد المنهجين الكمي أو النوعي بشكل منفصل، كما يتلافى أوجه القصور في كلا المنهجين (Creswell, 2014). وفي هذا التصميم يجمع الباحث البيانات الكمية والنوعية على حد سواء، ويحلل مجموعتي البيانات بشكل منفصل، ويقارن نتائج تحليل

مجموعتي البيانات، ويقدم تفسيرًا عما إذا كانت النتائج تؤكد بعضها البعض أو تتناقض فيما بينها (Creswell,2012)، كما هو مبين في الشكل (١).

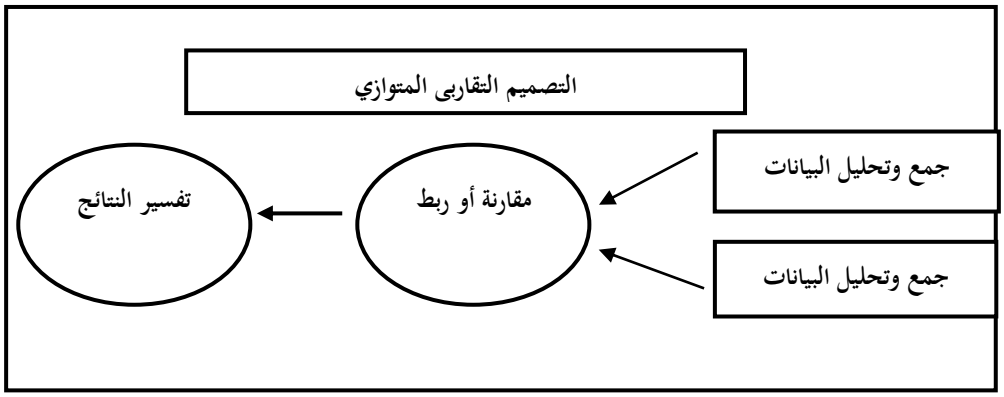

شكل (١) التصميم التقاربي المتوازي (Creswell, 2014)

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص بوزارة التعليم، ومديري وكالة التعليم العام الأهلي بوزارة التعليم، ومديري التعليم ومساعديهم في إدارات التعليم، ومديري إدارات ومكاتب التعليم العام الأهلي، ومديري مكاتب التعليم العالمي والأجنبي، ومديري وحدات شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع (ارتقاء)، في كل من إدارات التعليم في: (الرياض، والخرج، والدوادمي، والمجمعة، والقويعية، ووادي الدواسر، والأفلاج، والزلفي، وشقراء، والحوطة والحريق، وعفيف، والغاط، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والليث، والقنفذة، والشرقية، والأحساء، وحفر الباطن)، وهي الإدارات التعليمية التابعة للمناطق الإدارية الثلاث (الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية)، ومديري المؤسسات والجمعيات الأهلية، بمنطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية، البالغ عددهم (١١٣٨) فردًا. واعتمدت الدارسة أسلوب الحصر الشامل وتم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على جميع أفراد مجتمع الدراسة. استجاب منهم (٩٦٣) فردًا، ويمثلون ما نسبته (٨٤,٦%).

خصائص مجتمع الدراسة:

تم وصف أفراد مجتمع الدارسة بعدد من الخصائص وفقًا لمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في: (جهة العمل، وعدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)، وذلك على النحو الآتي:

جدول (١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة المئوية
جهة العمل وفقًا لنوع القطاع	قطاع التعليم	١٤٠	٪١٤,٥
	القطاع غير الربحي	٨٢٣	٪٨٥,٥
المجموع		٩٦٣	٪١٠٠
جهة العمل في القطاع غير الربحي	مؤسسة أهلية.	٧٩	٪٩,٦
	جمعية أهلية.	٧٤٤	٪٩٠,٤
المجموع		٨٢٣	٪١٠٠
عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي	أقل من ٥ سنوات.	٣٤٩	٪٣٦.٢
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٦٢	٪٢٧.٢
	١٠ سنوات فأكثر.	٣٥٢	٪٣٦.٦
المجموع		٩٦٣	٪١٠٠

عينة الدراسة:

يشترط في التصميم التقاربي المتوازي أن تكون عينة الدراسة النوعية جزءًا من مجتمع الدراسة الكمية. ولا يعد عدم التكافؤ في أحجام العينة في الأساليب المزجية إشكالًا في الدراسة؛ وذلك لأن القصد من إجراء البحث النوعي والكمي يختلف في هدفه، فالكمي للتعميم على المجتمع، والنوعي لاكتساب منظور متعمق (Creswell,2014).

وبناء على ما سبق اختيرت عينة الدراسة النوعية من مجتمع الدراسة الكمية، بطريقة العينة القصدية (purposeful sampling) التي تشير الأدبيات إلى أنها أكثر الاستراتيجيات استخدامًا في البحوث النوعية، وذلك أن يختار الباحث العينة التي يعتقد أن لها الدور الأكبر في تحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته (Ary et al., 2010)، وتألفت عينة الدراسة النوعية من (٣٠) قائدًا من القيادات في التعليم والقطاع غير الربحي، ممن وافقوا على إجراء المقابلة.

خصائص عينة الدراسة:

تم وصف أفراد عينة الدراسة النوعية وفقًا لعدة متغيرات والتي تتمثل في: (نوع القطاع، وعدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)، والجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة النوعية وفقًا للمتغيرات

المتغير		العدد	النسبة المئوية
نوع القطاع	قطاع التعليم.	١٥	٥٠٪
	القطاع غير الربحي.	١٥	٥٠٪
	العدد الإجمالي	**٣٠**	**١٠٠٪**
عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي	أقل من ٥ سنوات.	٧	٢٣٪
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات.	٧	٢٣٪
	١٠ سنوات فأكثر.	١٦	٥٤٪
	العدد الإجمالي	**٣٠**	**١٠٠٪**

أداتا الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع البيانات الكمية والنوعية؛ نظرًا لمناسبتهما لأهداف الدراسة ومنهجها ومجتمعها، وللإجابة عن تساؤلاتها، وتم بنائهما استنادًا إلى مراجعة الأدبيات، والدراسات السابقة.

الأداة الأولى: الاستبانة:

استخدمت الدارسة أداة الاستبانة المغلقة لجمع البيانات الكمية اللازمة للإجابة عن سؤال الدراسة. وتكوّنت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول مقدمة تعريفية بعنوان الدراسة وأهدافها، وأهم المصطلحات فيها، وتحديد المطلوب من المشاركين، مع التأكيد على سرية المعلومات المقدمة، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. والجزء الثاني البيانات الأولية المتعلقة بخصائص أفراد مجتمع الدارسة، والمتمثلة في المتغيرات الآتية: (جهة العمل، عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي). أما الجزء الثالث فتكون من (١٧) عبارة تتناول متطلبات مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسية، البعد الأول يتناول المتطلبات التشريعية، واشتمل على (٤) عبارات، والبعد الثاني يتناول المتطلبات التنظيمية، واشتمل على (٩) عبارات، أما البعد الثالث تناول المتطلبات الثقافية والاجتماعية واشتمل على (٤) عبارات.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، للحصول على استجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات الاستبانة، وفق التدرج: (عالية جدًا، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جدًا).

وقد حددت فئات المقياس المتدرج الخماسي كما في الجدول (٣)، وذلك على النحو التالي:

جدول (٣)

توزيع الفئات وفق مقياس ليكرت الخماسي

الفئات	منخفضة جدًا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدًا
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥
حدود الفئة	١,٠٠ -١,٨٠	١,٨١-٢,٦٠	٢,٦١-٣,٤٠	٣,٤١-٤,٢٠	٤,٢١-٥

صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة، عرضت بصورتها الأولية والبالغ عدد عباراتها (٢١) عبارة على (٣٦) محكما من أعضاء هيئة التدريس والخبراء المختصين في مجال الإدارة التربوية، واقتصاديات التعليم، والقطاع غير الربحي. تم إجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من حذف أو تعديل أو إعادة صياغة بعض العبارات، وبلغ عدد عبارات الاستبانة في صورتها النهائية (١٧).

وبعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة حسب معامل ارتباط بيرسون (pearson's correlation coefficient) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة؛ حيث حسب مدى ارتباط كل عبارة بالبعد الذي تمثله، ومدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للمحور، وتبين أن جميع قيم معاملات الارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠١). مما يشير إلى تمتع الأداة بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) باستخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ" لكل بعد من أبعاد الاستبانة ومحورها، ودرجتها الكلية، وقد أشارت النتائج إلى أن قيم معاملات ثبات أبعاد الاستبانة تراوحت بين (٠.٨٧ – ٠.٩٤)، وبلغ معامل ثبات محور الاستبانة (٠.٩٤)، مما يدل على تمتع الأداة بثبات عالٍ إحصائيًا يمكن الوثوق به في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

الأداة الثانية: المقابلة:

استخدمت الدارسة أداة المقابلة؛ لجمع البيانات النوعية اللازمة للإجابة عن سؤال الدراسة؛ حيث تساعد المقابلات في استكشاف المعتقدات والمعرفة والخبرات بشكل أكثر عمقًا مما توفره

الاستبانة، فقد يكون لدى المشاركين تصورات لا يمكن الحصول عليها بأي وسيلة أخرى غير المقابلة، حيث تهدف إلى فهم المشاركين، وتتيح التفاعل المتبادل، بالاعتماد على الأسئلة المفتوحة (Creswell,2014; yin,2011). وتم تصميم مقابلة شبه منظمة (Semi-Structured Interview)، والتي يتم فيها غالبًا إعداد قدر من الأسئلة المحددة مسبقًا، وينشأ قدر آخر من الأسئلة من السياق. وتكوّن دليل المقابلة من أربعة أجزاء: يتناول الجزء الأول مقدمة تعريفية بعنوان الدراسة وأهدافها، والعينة المستهدفة، وتعهد السرية، وسرد حقوق المشاركين، والجزء الثاني عرض لأهداف المقابلة، ونوع المقابلة، والوسيلة المناسبة لإجراء المقابلة، والمدة الزمنية المتوقعة للمقابلة، ومصطلحات الدراسة، ويحتوي الجزء الثالث على البيانات الأولية للمشاركين وتشمل الآتي: (نوع القطاع، وعدد سنوات الخدمة في العمل الحالي). والجزء الرابع تناول اسئلة المقابلة.

الموثوقية (Trustworthiness):

لتحقيق الموثوقية اتبعت الباحثتان عددًا من الأساليب والإجراءات في جمع البيانات النوعية وتحليلها. ويتضح ذلك من محاولة الالتزام بالمعايير التالية:

١. **المصداقية (Validity)**: ولتحقيق المصداقية في الدراسة تم ما يلي: طول الفترة الزمنية لجمع البيانات، حيث استمرت المقابلات قرابة أربعة أشهر ، مما سمح للباحثتين بمراجعة إجابات المستجيبين، وتحليلها، وعقد المقارنات الأولية بينها، واستخدام التسجيل الصوتي، والتفريغ المبكر للتسجيلات وكتابة الملحوظات، ومراجعة التسجيلات مرات عدة للتأكد من كتابة ألفاظ المشاركين كما وردت أثناء المحادثات دون إقحام استنتاجات الباحثتان، والمتابعات من خلال عرض بعض النسخ المكتوبة للمقابلات المفرغة على المشاركين لمراجعتها؛ والحصول على تأكيد المشاركين للموافقة على المعلومات الموجودة فيها، وطرح الأسئلة على المشاركين، لتقليل سوء تفسير آرائهم وتصوراتهم، ولكشف ما قد يكون في إجاباتهم من عدم وضوح أو تناقض، ومناقشة بعض إجابات المستجيبين مع باحثين وخبراء آخرين، للتأكد من فهم المستجيبين للأسئلة.

٢. **الانتقالية (Transferability)**: سعت الباحثتان إلى توفير معلومات مفصلة عن المشاركين تعتقد أنها كافية للحكم بإمكانية نقل النتائج إلى سياق آخر.

٣. **الاعتمادية (Dependability)**: ولتعزيز الاعتمادية قامت الباحثتان بوصف منهج وتصميم الدراسة، ومحاولة رصد أدق التفصيلات في الإجراءات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، حيث يمكن تكرار البحث باتباع هذه الإجراءات.

٤. **التطابقية (القابلية للتأكيد) (Confirmability)**: وقد اتبعت الباحثتان بعض الإجراءات التي يمكن أن تعزز حيادية البيانات، وأهمها: تسجيل جميع إجراءات البحث الميدانية، وعرض نتائج البحث بطريقة تجعلها موضحة بواسطة البيانات وليس بمفاهيم الباحثتان، ودعم نتائج البحث ببعض الشواهد والاقتباسات من أقوال المشاركين، دون تدخل الباحثتان في إعادة صياغتها؛ وذلك للحفاظ على مقاصدهم منها، وتوظيف مراجعة الأقران لمراجعة النتائج والتفسيرات؛ لزيادة التأكد من صحة النتائج وتفسيرها والموافقة عليها.

إجراءات تطبيق أداتي الدراسة:

بعد التأكد من صدق الاستبانة وثباتها، حُصل على الخطابات اللازمة لتوزيع الأداة على أفراد الدراسة، وتم الرد على الأداة خلال أربعة أشهر، حيث حصلت الباحثتان على (٩٦٣) استجابة مكتملة وجاهزة لعلمية التحليل.

أما بالنسبة لأداة الدراسة (المقابلة) فبعد الحصول على الخطابات اللازمة تم مع التواصل مع أفراد عينة الدراسة، وتنوعت أساليب المقالة ما بين (٦) مقابلات مباشرة، و(١٠) مقابلات هاتفية، و(١٤) مقابلات افتراضية عبر تطبيق (ZOOM)، واستمرت المقابلات قرابة أربعة أشهر، وتم تسجيل جميع المقابلات صوتيًا، ماعدا مقابلة واحدة لعدم موافقة المشارك على التسجيل الصوتي، واكتفت الباحثتان بالتسجيل الكتابي وبلغ متوسط وقت المقابلات (٤٥) دقيقة، وامتدت أطول مقابلة إلى (٧٥) دقيقة، وأقصرها امتدت إلى (٣٠) دقيقة.

أساليب تحليل البيانات:

استخدمت الدراسة أساليب متنوعة في تحليل البيانات الكمية والنوعية، ورغم اختلاف طرق التحليل بينهما فإن الدراسة سعت لإيجاد علاقة تكاملية بين البيانات بدمجها، والربط بينها للتوصل إلى الاستنتاجات الرئيسة، والإجابة عن أسئلة الدراسة (Creswell, 2012; yin, 2011).

١- تحليل البيانات الكمية (الأساليب الإحصائية):

تم تحليل البيانات الكمية الخاصة بأداة الدراسة الاستبانة، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، (الإصدار،٢٢)، وتضمنت المعالجة الإحصائية الأساليب التالية: معامل ارتباط بيرسون؛ لقياس صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومعامل ألفا كرونباخ ؛ لقياس ثبات أداة الدراسة، والتكرارات والنسب المئوية؛ لوصف خصائص أفراد الدراسة، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات الاستبانة التي تتضمنها أداة الدراسة، والمتوسط الحسابي الموزون؛ لمعرفة مدى ارتفاع استجابات أفراد مجتمع الدراسة أو انخفاضها على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون، والانحراف المعياري؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد مجتمع الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، عن متوسطها الحسابي، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين؛ للتعرف على الفروق بين متوسط استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول أبعاد الدراسة باختلاف متغير (جهة العمل)، وتحليل التباين الأحادي؛ للتعرف على الفروق بين متوسط استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول أبعاد الدراسة باختلاف متغير (عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)، واختبار شيفيه؛ للتعرف إلى صالح الفروق التي بيّنها اختبار تحليل التباين الأحادي.

٢- تحليل البيانات النوعية:

تم تحليل البيانات باستخدام استراتيجيتين هما: تحليل سطر سطر (line by line coding)، وفيها يتم تحليل مقابلة كاملة، وترميزها بالكامل، ومن ثم الانتقال إلى المقابلة الثانية وترميزها، وهكذا. أما الاستراتيجية الثانية فهي استراتيجية مقارنة الحالة بالحالة (case by case comparison)، ويتم فيها تحليل جميع المقابلات، ومقارنة البيانات لسؤال أو عنصر واحد فقط. وبدأت بعد الانتهاء من جمع البيانات والانتهاء من تطبيق الاستراتيجية الأولى، وامتدت حتى مرحلة كتابة النتائج.

واستخدمت الباحثتان طريقة التحليل الموضوعي (Thematic analysis)، فهو يعتمد على تحديد وتحليل وتفسير أنماط الموضوعات داخل البيانات النوعية، ويتميز بأنه أسلوب مرن يساعد في استخراج البيانات الهامة، وترميزها وتصنيفها في موضوعات تجيب عن أسئلة البحث، فهو لا يقتصر على تلخيص البيانات وإنما يلخصها وينظمها ويفسرها ويتناول

البيانات الظاهرة والكامنة (Braun & Clarke, 2006). وبالرجوع إلى الأدبيات ذات العلاقة مثل: (باجنيد وباعظيم،٢٠١٩؛ العبد الكريم، ٢٠١٩؛ وكريسول وبوث، ٢٠١٦/٢٠١٩؛ Creswell,2014)، تم اعتماد الخطوات التالية في تحليل البيانات النوعية للمقابلة:

أ- **إعداد البيانات وتنظيمها:** تم تفريغ البيانات إلكترونيًا بعد إجراء المقابلة بشكل مباشر، وروجعت للتأكد من اكتمالها وصحتها. واستُعين في هذه الخطوة ببرنامج ماكس كيو دي أي (MAXQDA).

ب- **استكشاف البيانات وكتابة الملاحظات الأولية:** تمت قراءة البيانات المفرغة عدة مرات لمحاولة فهم المعنى العام لتلك البيانات، واستبعاد البيانات التي لا علاقة لها بالدراسة، وتحديد الأفكار الرئيسة لأقوال المشاركين. وترافقت هذه الخطوة مع جميع مراحل جمع البيانات؛ لتكوين ألفة مع البيانات، ولمعرفة هل هناك حاجة إلى التقصي لمزيد من التفصيلات، وتحويل الموضوعات، والتعديل وفق المستجدات (yin,2011).

جـ- **تصنيف (ترميز) البيانات:** تهدف هذه العملية إلى إعادة ترتيب البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات ضمن محاور ورموز للحصول على فهم عام للبيانات، وهي فئات تصف المفاهيم والأفكار العامة، وذلك باستقراء البيانات، وتصنيفها، أو اشتقاقها من نظريات سابقة (Maxwell, 2009). وفي هذه الدراسة تم تصنيف البيانات بطريقة التصنيف المسبق، وفي المرحلة هذه يكون لدى الباحثتان هيكلة للتصنيف، وتقوم بترميز البيانات بما يتوافق مع ذلك التصنيف (العبد الكريم، ٢٠١٩). حيث تم البدء بمحاور وأبعاد حُددت سابقًا، وفق ما توصلت إليه نتائج الدراسة الكمية وبالاستفادة من الإطار المفاهيمي.

د- **كتابة المذكرات:** بعد إجراء التحليل الأوّلي قامت الباحثتان بقراءة البيانات وما نشأ عنها من رموز وفئات قراءةً متأنية، واستخدام المذكرات في كتابة الملحوظات المطولة التي تربط بين المعاني (Maxwell, 2009)، مما سهل تطويرها، وتوظيفها في مناقشة النتائج.

هـ- **تلخيص النتائج وتفسيرها:** وبعد انتهاء مرحلة ترميز البيانات تم تلخيص النتائج باستخدام الاقتباسات المعبرة، والجداول والأشكال مما يسهم في اختصار البيانات، وربطها وتكاملها ومقارنتها مع النتائج الكمية. ويتضمن ذلك مناقشة النتائج وتفسيرها وربطها بنتائج الدراسات السابقة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

عرض نتائج السؤال الأول ومناقشتها:

السؤال الأول: ما المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات التعليم والقطاع غير الربحي؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم عرض نتائج تحليل الأداة الكمية (الاستبانة)، ثم عرض نتائج تحليل الأداة النوعية (المقابلة)، ثم دمج نتائج تحليل البيانات الكمية والنوعية، باستخدام منهجية المقارنة جنبًا إلى جنب (side – by – side comparion) أو ما يسمى بالمقارنة التقابلية، بالإضافة إلى جدول العرض المشترك للنتائج الكمية والنوعية، حيث تتم مقابلة النتائج الكمية بالنوعية ومقارنتها لمعرفة هل تؤكد النتائج النوعية النتائج الكمية أم تناقضها. وتفسير النتائج وفق ما يتم التوصل إليه، وربطها بالدراسات السابقة وذلك على النحو الآتي:

١- عرض نتائج تحليل الأداة الكمية (الاستبانة):

للتعرف على درجة أهمية توفر المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على أبعاد المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، كما رتبت الأبعاد تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل منها، والجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة حول أبعاد المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية (ن= ٩٦٣)

رقم البعد	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة أهمية توفر المتطلب
٣	المتطلبات الثقافية والاجتماعية	٤.٣٩	٠,٧٧	١	عالية جدًا
١	المتطلبات التشريعية	٤.٣٧	٠,٧٤	٢	عالية جدًا
٢	المتطلبات التنظيمية	٤.٣٦	٠,٧٣	٣	عالية جدًا
الدرجة الكلية للمحور الثاني		٤.٣٨	٠,٦١	–	عالية جدًا

يتضح من الجدول (٤) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (٤.٣٨) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (٤,٢١- ٥,٠٠)، وهي الفئة التي تشير إلى (عالية جدًا) في أداة الدراسة. وهذا يدل على أن درجة أهمية توفر المتطلبات اللازمة

لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة عالية جدًا. وبلغ الانحراف المعياري العام (٠,٦١)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

وحصلت جميع أبعاد مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة على درجة عالية جدًا، وجاء بُعد المتطلبات الثقافية والاجتماعية في الرتبة (الأولى)، بمتوسط حسابي (٤.٣٩)، يليه بُعد المتطلبات التشريعية في الرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي (٤.٣٧)، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاء بعد المتطلبات التنظيمية بمتوسط حسابي (٤.٣٦)، وجميعها متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (٤,٢١- ٥,٠٠)، وهي الفئة التي تشير إلى (عالية جدًا). وتراوحت قيم الانحراف المعياري لأبعاد المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام ما بين (٠,٧٣- ٠,٧٧)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

ولعرض النتائج التفصيلية الخاصة بكل بُعد من أبعاد المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية؛ حسبت التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب في ضوء قيم المتوسطات الحسابية، لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات كل بُعد، كما رتبت العبارات في كل بُعد تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل منها، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

أ- المتطلبات الثقافية والاجتماعية:

جدول (٥)

التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة حول درجة أهمية توفر المتطلبات الثقافية والاجتماعية اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية (ن=٩٦٣)

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة أهمية توفر المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة أهمية توفر المتطلب
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				
٣	تعزيز قنوات الاتصال بين القطاع	ك	٥٩٥	٢١٧	١٣٥	١٠	٦	٤.٤٤	٠,٨١	١	عالية

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة أهمية توفر المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة أهمية توفر المتطلب
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				
	غير الربحي والتعليم العام من خلال اللقاءات والمؤتمرات والندوات المشتركة.										جدًا
		٪	٦١.٨	٢٢.٥	١٤.٠	١,٠	٠,٦				
١	تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام، وإبراز دوره في إحداث التنمية عبر وسائل الإعلام المختلفة.	ك	٥٨١	٢٢٤	١٤٢	١٢	٤	٤.٤٢	٠,٨١	٢	عالية جدًا
		٪	٦٠.٣	٢٣.٣	١٤.٧	١.٢	٠,٤				
٢	نشر ثقافة داعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام لدى العاملين في القطاعين.	ك	٥٦٧	٢٣٣	١٥٤	٥	٤	٤.٤١	٠,٨٠	٣	عالية جدًا
		٪	٥٨.٩	٢٤.٢	١٦,٠	٠,٥	٠,٤				
٤	تسمية المشروعات أو المرافق التعليمية بأسماء منظمات القطاع غير الربحي المساهمة في تمويل التعليم العام.	ك	٥٢٩	٢١٧	١٥٨	٢٦	١٣	٤.٣١	٠,٩٣	٤	عالية جدًا
		٪	٥٧.٠	٢٢.٥	١٦.٤	٢.٧	٪١.٣				
الدرجة الكلية لبعد المتطلبات الثقافية والاجتماعية								٤.٣٩	٠,٧٧		عالية جدًا

يتضح من الجدول (٥) أن المتوسط الحسابي العام لبعد "المتطلبات الثقافية والاجتماعية" بلغ (٤.٣٩) من أصل (٥)، وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (٤,٢١- ٥,٠٠)، وهي الفئة التي تشير إلى (عالية جدًا) في أداة الدراسة. وهذا يدل على أن درجة أهمية توفر المتطلبات الثقافية والاجتماعية اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة عالية جدًا. وبلغ الانحراف المعياري العام لبعد المتطلبات الثقافية والاجتماعية (٠,٧٧)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد بين (٤,٣١-٤,٤٤)، وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (عالية جدًا) في أداة الدراسة. وحصلت جميع عبارات هذا البعد على درجة عالية جدًا من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

ب- المتطلبات التشريعية:

جدول (٦)

التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة حول درجة أهمية توفر المتطلبات التشريعية اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية (ن=٩٦٣)

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة أهمية توفر المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة أهمية توفر المتطلب
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				
٢	وضع التشريعات المنظمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	ك	٥٦٧	٢٢٨	١٦١	٣	٤	٤.٤٠	٠,٨٠	١	عالية جدًا
		٪	٥٨.٩	٢٣.٧	١٦.٧	٠.٣	٠,٤				
٤	إشراك ممثلين من القطاع غير الربحي في لجان التعليم العام المختلفة.	ك	٥٦٥	٢٢٨	١٥٥	١٢	٣	٤.٣٩	٠,٨٢	٢	عالية جدًا
		٪	٥٨.٧	٢٣.٧	١٦.١	١.٢	٠,٣				
٣	إعداد دليل بالسياسات والأنظمة التنفيذية لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام.	ك	٥٥٩	٢٣٢	١٥٧	١١	٤	٤.٣٨	٠,٨٢	٣	عالية جدًا
		٪	٥٨.٠	٢٤.١	١٦.٣	١.١	٠,٤				
١	وضع التشريعات الممكنة لإنشاء المنظمات غير الربحية المتخصصة في التعليم العام.	ك	٥٢٥	٢٤٧	١٧٠	١٥	٦	٤.٣٢	٠,٨٦	٤	عالية جدًا
		٪	٥٤.٥	٢٥.٦	١٧.٧	١.٦	٠,٦				
الدرجة الكلية لبعد المتطلبات التشريعية								٤.٣٧	٠,٧٤	عالية جدًا	

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسط الحسابي العام لبعد "المتطلبات التشريعية" بلغ (٤.٣٧) من أصل (٥)، وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (٤,٢١- ٥,٠٠)، وهي الفئة التي تشير إلى (عالية جدًا) في أداة الدراسة. وهذا يدل على أن درجة أهمية توفر المتطلبات التشريعية اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة عالية جدًا. وبلغ الانحراف المعياري العام لبعد المتطلبات التشريعية (٠,٧٤)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البُعد بين (٤,٣٢- ٤,٤٠)، وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (عالية جدًا) في أداة

الدراسة. وحصلت جميع عبارات هذا البُعد على درجة عالية جدًا من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

جـ- المتطلبات التنظيمية:

جدول (٧)

التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة حول درجة أهمية توفر المتطلبات التنظيمية اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية (ن=٩٦٣)

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة أهمية توفر المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة أهمية توفر المتطلب
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				
٦	تقديم التسهيلات التنظيمية اللازمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	ك	٥٨٧	١٩٨	١٧٢	٥	١	٤.٤٢	٠,٨٠	١	عالية جدًا
		٪	٦١	٢٠.٦	١٧.٩	٠.٥	٠,١				
٤	توفير المعلومات الكافية للقطاع غير الربحي عن فرص الاستثمار المتاحة في التعليم العام.	ك	٥٨٧	١٩٩	١٦٥	١١	١	٤.٤١	٠.٨١	٢	عالية جدًا
		٪	٦١	٢٠.٧	١٧.١	١.١	٠,١				
٣	تحديد ضوابط ومعايير لجودة الخدمات التعليمية المقدمة من القطاع غير الربحي.	ك	٥٨٨	١٨٦	١٧٧	١٠	٢	٤.٤٠	٠.٨٣	٣	عالية جدًا
		٪	٦١.١	١٩.٣	١٨.٤	١	٠,٢				
٢	بناء استراتيجية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	ك	٥٧٢	٢٠٧	١٧٨	٥	١	٤.٤٠	٠.٨٠	٤	عالية جدًا
		٪	٥٩.٤	٢١.٥	١٨.٥	٠,٥	٠,١				
٥	فتح المجال لمنظمات القطاع غير الربحي للتنافس على تقديم الخدمات التعليمية وتمويلها.	ك	٥٧٢	٢٠٦	١٧٤	١٠	١	٤.٣٩	٠.٨٢	٥	عالية جدًا
		٪	٥٩.٤	٢١.٤	١٨.١	١.١	٠,١				
٨	الاستفادة من التجارب الناجحة دوليًا ومحليًا في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	ك	٥٥٥	٢٠٩	١٨٣	١٥	١	٤.٣٥	٠,٨٤	٦	عالية جدًا
		٪	٥٧.٦	٢١.٧	١٩	١.٦	٠,١				
١	تحديد الخدمات التعليمية المراد تمويلها من قبل القطاع غير الربحي.	ك	٥٤٤	٢٠٨	١٩٩	٩	٣	٤.٣٣	٠.٨٥	٧	عالية جدًا
		٪	٥٦.٥	٢١.٦	٢٠.٧	٠,٩	٠,٣				
٩	إكساب القيادات الكفايات اللازمة لتعزيز مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	ك	٥٢٤	٢٣٩	١٨٥	١٣	٢	٤.٣٢	٠,٨٤	٨	عالية جدًا
		٪	٥٤.٤	٢٤.٨	١٩.٢	١.٣	٠,٢				

رقم العبارة	العبارات	التكرار	درجة أهمية توفر المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة أهمية توفر المتطلب
		النسبة	عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا				
٧	تفعيل نظام المحاسبية في متابعة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	ك	٥٣٧	٢٠٩	١٩٨	١٤	٥	٤.٣١	٠,٨٨	٩	عالية جدًا
		٪	٥٥.٨	٢١.٧	٢٠.٦	١.٥	٠,٥				
الدرجة الكلية لبعد المتطلبات التنظيمية								٤.٣٦	٠,٧٣	عالية جدًا	

يتضح من الجدول (٧) أن المتوسط الحسابي العام لبعد "المتطلبات التنظيمية" بلغ (٤.٣٦) من أصل (٥)، وهو متوسط حسابي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (٤,٢١- ٥,٠٠)، وهي الفئة التي تشير إلى (عالية جدًا) في أداة الدراسة. وهذا يدل على أن درجة أهمية توفر المتطلبات التنظيمية اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة عالية جدًا. وبلغ الانحراف المعياري العام لبعد المتطلبات التنظيمية (٠,٧٣)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

وتراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد بين (٤,٣١-٤,٤٢)، وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (عالية جدًا) في أداة الدراسة. وحصلت جميع عبارات هذا البُعد على درجة عالية جدًا من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

٢- عرض نتائج تحليل الأداة النوعية (المقابلة):

للكشف عن تصورات القيادات في الدراسة النوعية حول المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية؛ أجريت مقابلات مع (٣٠) من قيادات التعليم والقطاع غير الربحي، وحُللت البيانات التي جُمعت من المقابلات.

كشفت نتائج تحليل البيانات النوعية عن أهمية توفر عدة متطلبات لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، حيث عبر المشارك (م٢١. ب) بقوله: "لابد من توفير حزمة من المتطلبات التشريعية والتوعوية، والتنظيمية،

والإدارية، لرفع مستوى مشاركة القطاع غير الربحي؛ لا تتوقع من القطاع أن يساهم بشكل فعال ولم يوفر له هذه الحزمة".

وكشفت نتائج التحليل عن المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، والتي تم تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسة وهي: المتطلبات التشريعية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات الثقافية والاجتماعية. وأظهرت نتائج التحليل اتفاق كلا الجزأين (الكمي والنوعي) على الفئات الرئيسة مع وجود زيادة في الفئات الفرعية في التحليل النوعي. ويبين الجدول (٨) الفئات الرئيسة والفرعية الناتجة عن تحليل المقابلات والمتعلقة بتصور القيادات المشاركين في الدراسة النوعية للمتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، وأمثلة مقتبسة من تصورات المشاركين لتوضيح المقصود من كل فئة فرعية، وقد اختيرت الاقتباسات الأكثر تمثيلًا لغيرها من الاستجابات المقاربة لها.

جدول (٨)

نتائج تحليل المقابلات المتعلقة بتصور القيادات المشاركين في الدراسة النوعية للمتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.

الفئات الرئيسة	الفئات الفرعية	اقتباسات من المقابلة تشير إلى الفئات الفرعية
المتطلبات الثقافية والاجتماعية	تعزيز قنوات الاتصال بين القطاع غير الربحي والتعليم العام من خلال اللقاءات والمؤتمرات والندوات المشتركة.	"عمل مؤتمرات ولقاءات واجتماعات بين القطاعين تسهم في التواصل بين القطاعين" (م٤.أ). "تعزيز قنوات التواصل بين القطاعين" (م٢٣.ب).
	تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام، وإبراز دوره في إحداث التنمية عبر وسائل الإعلام المختلفة.	"لابد تفعيل دور الإعلام، ووسائل الإعلام لإبراز أهمية القطاع غير الربحي ودوره في التعليم" (م٤.أ). "التوعية بوسائل الإعلام لازم أغذي المجتمع بهذه الثقافة لابد توعية كبيرة جدًا لنقل المجتمع والأفراد العاملين لاستثمار هذه الفرص" (م٣٠.ب).
	نشر ثقافة داعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام لدى العاملين في القطاعين.	"عملية توعوية للطرفين ونشر الثقافة في القطاعين بأهمية الشراكة ومجالاتها" (م١٠.أ).
	تسمية المشروعات أو المرافق التعليمية بأسماء منظمات القطاع غير الربحي المساهمة في تمويل التعليم العام.	"تسمية المرافق التعليمية والمعامل بأسماء المانحين من القطاع غير الربحي وتقدير الجهات المتبرعة عبر الإعلام ووسائل التواصل الإلكتروني" (م١٩.ب).
	تشجيع الأبحاث والدراسات في مجال القطاع غير الربحي ودوره في التعليم العام.	"توفير مؤسسات متخصصة ومراكز بحث تخدم هذا المجال" (م١.أ).
المتطلبات التشريعية	وضع التشريعات المنظمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	"وضع التشريعات الواضحة والمعلنة لتعزيز مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام" (م١.أ). "وضع إطار وطني كامل لتحفيز مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم" (م٢٧.ب).

الفئات الرئيسة	الفئات الفرعية	اقتباسات من المقابلة تشير إلى الفئات الفرعية
	إشراك ممثلين من القطاع غير الربحي في لجان التعليم العام المختلفة.	"في وحدة ارتقاء على مستوى الإدارات يفترض إشراك ممثلين من القطاع بحيث يكون شيء رسمي لتفعيل دورهم " (م١٢.أ). "إشراك القطاع في لجان التعليم" (م١٩.ب).
	إعداد دليل بالسياسات والأنظمة التنفيذية لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام.	"وضع سياسات واضحة ومحددة تربط جميع إدارات التعليم والإدارات المعنية داخل الوزارة بشراكات مع القطاع غير الربحي مما يسهل العملية" (م ١٤.أ). "وضع إطار منظم جديد بين القطاع والتعليم" (م٢٣.ب).
	وضع التشريعات الممكنة لإنشاء المنظمات غير الربحية المتخصصة في التعليم العام.	"سن التنظيمات والتشريعات اللازمة والممكنة لإنشاء جمعيات ومؤسسات متخصصة" (م٧.أ). "تسريع آليات تأسيس المؤسسات والجمعيات الخيرية المتخصصة بما ييسر سبل تنفيذ المشروعات المشتركة" (م١٩.ب).
المتطلبات التنظيمية	تقديم التسهيلات التنظيمية اللازمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	"تقديم تسهيلات لمشاريع القطاع الثالث وبرامجها حتى يستطيع الإسهام في خدمة المجتمع وتمويل القطاع العام في التعليم" (م١٢.أ). "إيجاد حوافز ومميزات للمشاركة مثل تسهيل الحصول على التأشيرات في استقدام معلمين وعمالة في المدارس غير الربحية، تخفيض تكاليف رسوم الخدمات، الإعفاء من الضرائب، يعني حزمة مميزات عشان يتسابق القطاع فهذي أشياء تحرك القطاع غير الربحي" (م٢٠.ب).
	توفير المعلومات الكافية للقطاع غير الربحي عن فرص الاستثمار المتاحة في التعليم العام.	"مهم توفر منصة إلكترونية تتاح للقطاع الثالث فيها معلومات كافية، بحيث تختار المؤسسة أو الجمعية خدمة معينة" (م٣٠.ب).
	تحديد ضوابط ومعايير لجودة الخدمات التعليمية المقدمة من القطاع غير الربحي.	"لابد تحديد معايير واشتراطات على تقديم الخدمات عشان أدخل كقطاع بسهولة في تمويل التعليم" (م٢٢.ب).
	بناء استراتيجية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	"وضع خطط استراتيجية تفصيلية واضحة بالشراكة بين القطاعات وصياغة أهداف مشتركة لشراكات القطاع غير الربحي والتعليم" (م٢.أ).
	فتح المجال لمنظمات القطاع غير الربحي للتنافس على تقديم الخدمات التعليمية وتمويلها.	"فتح مجال المنافسات للقطاع غير الربحي لتمويل التعليم، وهذا يحتاج دور إعلامي لإعلان هذه المنافسات" (م٢٣.ب).
	الاستفادة من التجارب الناجحة دوليًا ومحليًا في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	"الاستفادة من التجارب الدولية للقطاعات غير الربحية أو اللي في المملكة لدعم التعليم" (م٩.أ).
	تحديد الخدمات التعليمية المراد تمويلها من قبل القطاع غير الربحي.	"وضوح في مناطق مساهمة القطاع غير الربحي في التعليم من قبل واضعي الخطط التنموية" (م٢٤.ب).
	إكساب القيادات الكفايات اللازمة لتعزيز مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	"إعداد وتطوير القيادات وتكوين فرق عمل مدربة وممكنة" (م٣.أ).
	تفعيل نظام المحاسبية في متابعة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	"لابد إصدار تقارير دورية عن المنجزات وإمكانية تطويره وأسباب عدم التطبيق أو القصور ومحاسبة الجهات" (م٣.أ). "مهم وجود جهة للتقييم والمتابعة" (م١٧.ب).
	التنسيق بين منظمات القطاع غير الربحي مما يسهم في تعزيز قدراته للإسهام في تمويل التعليم	"مهم التنسيق والتشبيك بين الجمعيات المؤسسات ويكون تكامل وترابط بين أدوارهم وأنشطتهم" (م٢٤.ب).

الفئات الرئيسة	الفئات الفرعية	اقتباسات من المقابلة تشير إلى الفئات الفرعية
	العام.	
	تأسيس مركز إحصائي للقطاع غير الربحي.	"نحن بحاجة إلى مركز رصد متخصص بإحصائيات وجهود القطاع غير الربحي في التعليم وغيره من المجالات التنموية" (م٢٢.ب).
	منح مديري المدارس وإدارات التعليم صلاحيات كافية في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم.	"البعد عن المركزية بحيث تتصل الجمعية مباشرة بإدارة التعليم أو بالمدرسة، لازم فيه صلاحيات للمدراء في التعليم ونبعد عن المركزية" (م٢٥.ب).
	تأسيس صندوق وقفي تعليمي.	"تأسيس صندوق وقفي للتعليم" (م٢٥.ب).
	تطوير صيغة المشاركة بين القطاع غير الربحي وقطاع التعليم من المنح الخيري إلى الاستثمار.	"تغيير صيغة المشاركة من التبرعات إلى الاستثمار وغيرها لتحقيق تمويل طويل الأجل ومستدام" (م١٦.ب).

٣- مناقشة نتائج السؤال الأول الكمية والنوعية:

في هذا الجزء تم مناقشة نتائج السؤال الأول، ووفقًا لمنهجية التصميم التقاربي المتوازي يتم مناقشة النتائج التي ظهرت في الجزء الكمي والنوعي معًا، من خلال دمج نتائج تحليل البيانات الكمية والنوعية، باستخدام منهجية المقارنة جنبًا إلى جنب، وجدول العرض المشترك للنتائج الكمية والنوعية، وذلك بهدف تحديد ما إذا كانت النتائج النوعية تؤكد النتائج الكمية أو تناقضها، ولإعطاء مزيد من الفهم العميق للمتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتفسير تلك النتائج، وربطها بالدراسات السابقة، وقد تم ترتيب الخدمات تنازليًا وفقًا لمتوسطاتها الحسابية التي أظهرتها النتائج الكمية، وذلك على النحو الآتي:

جدول (٩)

العرض المشترك للنتائج الكمية والنوعية للمتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي بشكل عام.	درجة أهمية توفر المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة بشكل عام عالية جدًا، حيث جاء المتوسط الحسابي العام للمحور (٤.٣٨).	اتفق المشاركون في المقابلة على أهمية توفر حزمة من المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢١. ب): "ضروري توفير عدة متطلبات لنجاح مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام شيء أكيد القطاع اليوم لم تصل مشاركته بالمستوى المطلوب لأنه بحاجة إلى توفير عدة متطلبات تشريعية، ثقافية، تسهيلات، محفزات، ممكنات".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
المتطلبات الثقافية والاجتماعية			

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
تعزيز قنوات الاتصال بين القطاع غير الربحي والتعليم العام من خلال اللقاءات والمؤتمرات والندوات المشتركة.	درجة أهمية توفر متطلب تعزيز قنوات الاتصال بين القطاع غير الربحي والتعليم العام من خلال اللقاءات والمؤتمرات والندوات المشتركة عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤.٤٤).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية تمتين أواصر التواصل بين منظمات القطاع غير الربحي والمؤسسات التعليمية. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢٠.ب): "مهم تكثيف اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات بين التعليم والقطاع غير الربحي حتى يكون هناك تواصل فاعل ومعرفة بالقطاع".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام، وإبراز دوره في إحداث التنمية عبر وسائل الإعلام المختلفة.	درجة أهمية توفر متطلب تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام، وإبراز دوره في إحداث التنمية عبر وسائل الإعلام المختلفة عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٤٢).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية وضرورة تنمية وعي المجتمع بدور القطاع غير الربحي وأهمية مشاركته في التعليم من خلال وسائل الإعلام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٣.أ): "لابد من التوعية بوسائل الإعلام بالقطاع ماذا يقدم، ما هو دوره، إبراز المبادرات الناجحة للقطاع في التعليم عبر الإعلام".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
نشر ثقافة داعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام لدى العاملين في القطاعين.	درجة أهمية توفر متطلب نشر ثقافة داعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام لدى العاملين في القطاعين عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٤١).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية وجود ثقافة مؤسسية في القطاعين داعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٧.ب): "ضروري وجود لقاءات تعريفية وورش عمل بين الطرفين لنشر ثقافة في القطاعين تدعم مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تسمية المشروعات أو المرافق التعليمية بأسماء منظمات القطاع غير الربحي المساهمة في تمويل التعليم العام.	درجة أهمية توفر متطلب تسمية المشروعات أو المرافق التعليمية بأسماء منظمات القطاع غير الربحي المساهمة في تمويل التعليم العام عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٣١).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية تقدير الجهود المقدمة من القطاع غير الربحي من خلال تسمية المشروعات والمبادرات أو المرافق التعليمية بأسماء منظمات القطاع غير الربحي. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٥.أ): "مهم من باب تقدير الجهود تسمية المرافق التعليمية بأسماء الجهات، وشكرهم وتقديم الدروع والاحتفاء بهم تثمين لجهودهم".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تشجيع الأبحاث والدراسات في مجال القطاع غير الربحي ودوره في التعليم العام.	لم يكن هذا المتطلب ضمن عبارات الاستبانة.	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية عمل دراسات وأبحاث علمية تتناول دور القطاع غير الربحي في التعليم العام، وتوفير مؤسسات أو مراكز بحثية مختصة، وتعزيز دور الجامعات ذات العلاقة لعمل	ــــ

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
		الدراسات والأبحاث التي تتناول دور القطاع غير الربحي في التعليم العام وأثره الاجتماعي، مع وضع حوافز مادية وجوائز تشجيعية لمثل هذه الدراسات والبحوث والأخذ بنتائجها وتوصياتها. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٧.ب): "مطالبة الجامعات والكليات ذات الصلة بتشجيع الدراسات المنهجية والبحوث الجامعية التي تتناول جانب القطاع غير الربحي في التعليم مثل دراستك، مع وضع حوافز مادية وجوائز تشجيعية لمثل هذه الدراسات والبحوث والاحتفاء بما تفرزه من نتائج وتوصيات واقتباس المناسب منها للنظر في إمكانية تطبيقه".	
المتطلبات التشريعية			
وضع التشريعات المنظمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	درجة أهمية توفر متطلب وضع التشريعات المنظمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٤٠).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية سن التشريعات التي تنظم وتعزز من مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٥.أ): "من المتطلبات المهمة سن تشريعات وأنظمة تيسر وتعزز من مساهمة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
إشراك ممثلين من القطاع غير الربحي في لجان التعليم العام المختلفة.	درجة أهمية توفر متطلب إشراك ممثلين من القطاع غير الربحي في لجان التعليم العام المختلفة عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٣٩).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية وجود لجان ومجالس مشتركة بين التعليم والقطاع غير الربحي. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٥.أ): "وضع لجان تنسيقية ومجلس بين التعليم العام والقطاع غير الربحي".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
إعداد دليل بالسياسات والأنظمة التنفيذية لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام.	درجة أهمية توفر متطلب إعداد دليل بالسياسات والأنظمة التنفيذية لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٣٨).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية إعداد دليل بالسياسات والأنظمة المتعلقة بمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٦.ب): "وضع نظام وإطار عام للتعامل مع القطاع غير الربحي يجمع كل الطرفين واضح فيه حقوق واجبات مسؤوليات حوافز مخالفات".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
وضع التشريعات الممكنة لإنشاء المنظمات غير الربحية المتخصصة في	درجة أهمية توفر متطلب وضع التشريعات الممكنة لإنشاء المنظمات غير الربحية المتخصصة في التعليم عالية	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية وجود تشريعات تتعلق بتسهيل إنشاء منظمات غير ربحية من جمعيات ومؤسسات أهلية	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
التعليم العام.	جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٣٢).	متخصصة بالتعليم بشكل عام وبالتعليم العام بشكل خاص. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢٨.ب): "تسهيل تأسيس الكيانات التعليمية غير الربحية".	
المتطلبات التنظيمية			
تقديم التسهيلات التنظيمية اللازمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	درجة أهمية توفر متطلب تقديم التسهيلات التنظيمية اللازمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٤٢).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية تقديم حزمة من التسهيلات التنظيمية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من جميع الجهات ذات العلاقة. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٠.أ): "وضع مجموعة محفزات لتسهيل مشاركة القطاع من وزارة التعليم ومن جميع الوزارات تجاه الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تخدم التعليم وقضاياه الرئيسية".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
توفير المعلومات الكافية للقطاع غير الربحي عن فرص الاستثمار المتاحة في التعليم العام.	درجة أهمية توفر متطلب توفير المعلومات الكافية للقطاع غير الربحي عن فرص الاستثمار المتاحة في التعليم العام عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٤١).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية توفر منصة إلكترونية تحوي على كافة المعلومات عن فرص الاستثمار والمنح المراد أن يشارك فيها القطاع غير الربحي. ويظهر ذلك في قول المشارك (م ١٧.ب) "البيانات والمعلومات متطلب مهم نحن بحاجة ملحة أن تكون معلومات كافية".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تحديد ضوابط ومعايير لجودة الخدمات التعليمية المقدمة من القطاع غير الربحي.	درجة أهمية توفر متطلب تحديد ضوابط ومعايير لجودة الخدمات التعليمية المقدمة من القطاع غير الربحي عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٤٠).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية تحديد ضوابط ومعايير لجودة الخدمات التعليمية المقدمة من القطاع غير الربحي. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٤.أ)": مهم توفر معايير وأطر للخدمات المقدمة مما يسهم في جودتها".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
بناء استراتيجية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	درجة أهمية توفر متطلب بناء استراتيجية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٤٠).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية توفر استراتيجية واضحة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢٩.ب): "لازم خطة واضحة لازم تكون المشاريع واضحة والفئة المستهدفة واضحة والمتطلبات".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
فتح المجال لمنظمات القطاع غير الربحي للتنافس على تقديم الخدمات التعليمية وتمويلها.	درجة أهمية توفر متطلب فتح المجال لمنظمات القطاع غير الربحي للتنافس على تقديم الخدمات التعليمية وتمويلها عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٣٩).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية فتح المجال لمنظمات القطاع غير الربحي للتنافس على تقديم الخدمات التعليمية وتمويلها. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١١.أ): "فتح المجال للمنافسة وعدم الاقتصار على	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
		تكتلات لابد من تنوع الأعضاء المشاركة وعدم التركيز على عناصر معينة في القطاع غير الربحي".	
الاستفادة من التجارب الناجحة دوليًا ومحليًا في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	درجة أهمية توفر متطلب الاستفادة من التجارب الناجحة دوليًا ومحليًا في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٣٥).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية الاستفادة من التجارب الناجحة دوليًا ومحليًا في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٧.أ) "مطالبة الجمعيات والمؤسسات بالتعرف على النماذج العالمية والعربية واقتباس ما يناسب تطبيقه ميدانيا".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تحديد الخدمات التعليمية المراد تمويلها من قبل القطاع غير الربحي.	درجة أهمية توفر متطلب تحديد الخدمات التعليمية المراد تمويلها من قبل القطاع غير الربحي عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٣٣).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية تحديد الخدمات والمبادرات المطلوب أن يشارك القطاع غير الربحي في تمويلها. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢٦.ب): "توفير دليل للخدمات التعليمية ماهي الأشياء اللي يشارك فيها القطاع غير الربحي".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
إكساب القيادات الكفايات اللازمة لتعزيز مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	درجة أهمية توفر متطلب إكساب القيادات الكفايات اللازمة لتعزيز مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٣٢).	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية استقطاب الكوادر البشرية بناءً على الخبرات المتخصصة، وتأهيلهم في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٦.أ): "موضوع مشاركة القطاع يحتاج إلى استقطاب الكوادر ذات الخبرات يعني متخصصين وإعدادهم وتطويرهم على كافة القطاعات والمستويات".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
تفعيل نظام المحاسبية في متابعة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.	أن درجة أهمية توفر متطلب تفعيل نظام المحاسبية في متابعة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا، بمتوسط حسابي (٤,٣١)	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية محاسبة الجهات ذات العلاقة في القطاع غير الربحي والتعليم. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٨.ب): "مهم محاسبة الجهات سواء التعليم أو القطاع غير الربحي وعمل تقارير دورية".	تتفق النتيجة النوعية مع النتيجة الكمية وتؤكدها وتدعمها.
التنسيق والتشبيك بين منظمات القطاع غير الربحي مما يسهم في تعزيز قدراته في تمويل التعليم العام.	لم يكن هذا المتطلب ضمن عبارات الاستبانة.	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية التنسيق والتشبيك بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية مما يسهم في إيجاد صيغة من التكامل والترابط بين أدوارها وأنشطتها ويعزز من قدراتها للإسهام في تمويل التعليم العام. ويظهر ذلك في قول المشارك (م١٧.ب) "عمل القطاع غير الربحي وفق	ـــــ

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
		تحالفات وشراكات تسهم في تعزيز قدراته للإسهام في تمويل التعليم العام".	
تأسيس مركز إحصائي للقطاع غير الربحي.	لم يكن هذا المتطلب ضمن عبارات الاستبانة.	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية تأسيس مركز إحصائي لرصد جهود القطاع غير الربحي في التعليم، وتوفير الإحصائيات الدقيقة عن القطاع غير الربحي بكافة مكوناته. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢٠.ب): "تأسيس مركز إحصائي لرصد جهود القطاع غير الربحي في مجال الشراكة مع المؤسسات التعليمية؛ وذلك للإسهام في معالجة مشكلة كبيرة في القطاع تتمثل في ضعف أو غياب الإحصائيات الدقيقة عن أداء ومستجدات القطاع غير الربحي بكافة مكوناته".	ـــــ
منح مديري المدارس وإدارات التعليم صلاحيات كافية في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم.	لم يكن هذا المتطلب ضمن عبارات الاستبانة.	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية منح مديري المدارس وإدارات التعليم صلاحيات كافية في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٨.أ): "منح صلاحيات لمديري التعليم وإدارات التعليم والتعليم الأهلي فالصلاحيات محدودة، وتحرير المركزية في القرار التعليمي في بعض الجوانب بحيث تتبع للمنطقة التعليمية".	ـــــ
تأسيس صندوق وقفي تعليمي.	لم يكن هذا المتطلب ضمن عبارات الاستبانة.	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية تأسيس صندوق وقفي تعليمي. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٢٢.ب): "تأسيس صندوق وقفي تعليمي مرخص من هيئة سوق المال ويدار تحت مؤسسة مالية احترافية مع توفير القيادات المشروعات التعليمية الملائمة لهذا النمط".	ـــــ
تطوير صيغ المشاركة بين القطاع غير الربحي وقطاع التعليم من المنح الخيري إلى الاستثمار.	لم يكن هذا المتطلب ضمن عبارات الاستبانة.	أكد المشاركون في المقابلة على أهمية تطوير صيغ المشاركة بين الطرفين من المنح الخيري إلى الاستثمار. ويظهر ذلك في قول المشارك (م٣٠.ب): "تقوم الشراكة الحالية على تبرع الجهة المانحة بمبلغ مالي مقطوع يسد احتياج قائم في مبادرة تعليمية، ومن المهم أن يضاف لهذا النموذج القائم نماذج اقتصادية أعمق مثل تبني نموذج الشراكة المالية في	ـــــ

العنصر	النتائج الكمية	النتائج النوعية	طبيعة دمج النتائج
		تأسيس المبادرة التعليمية، بحيث تدخل الجهة المانحة كشريك بحصة من رأس المال ويكون لها حصة من الأرباح المتوقعة أو تبني نموذج القرض الحسن بحيث تقدم الجهة المانحة تمويلًا طويل الأجل للمبادرة التعليمية بشرط الحصول على الضمانات الكافية لسداد القرض في وقته المحدد".	

يتضح من الجدول (٩) أن النتائج النوعية اتفقت مع النتائج الكمية على أهمية توفر عالية جدًا للمتطلبات الثقافية والاجتماعية، والتشريعية، والتنظيمية لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

وقد يعزى ذلك إلى أن مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية مازالت تجربة حديثة، يعترضها العديد من المعوقات مما يتطلب توفير حزمة من المتطلبات الثقافية والاجتماعية، والتشريعية، والتنظيمية لتمكين القطاع غير الربحي من المشاركة في التعليم العام بكفاءة وفاعلية، وتقديم خدمات نوعية ذات جودة عالية. ويفسر المشارك (م٣٠.ب) هذه النتيجة بـ "أن جميع هذه المتطلبات ركائز مهمة وضرورية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم، ولا يمكن أن يكون هناك مشاركة فاعلة وحقيقية بمعزل عن أحد، هذه المتطلبات كلها ضرورية تكمل بعضها البعض سواء التشريعية أو التنظيميات والتسهيلات والتوعية بثقافة العمل بالتعليم والحوافز كلها". فتكامل هذه المتطلبات شرط لنجاح مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام. حيث يؤكد المشاركون في المقابلة على أهمية توفر هذه المتطلبات لرفع مستوى مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد (٢٠١٨) التي أشارت إلى أن المقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني في محافظة أسيوط بمصر جاءت بدرجة مرتفعة؛ ودراسة تره (٢٠١٨) التي أكدت على أهمية توفر متطلبات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتطوير ممارسة الأنشطة اللاصفية في مدارس التعليم العام بمصر بدرجة عالية.

وفيما يلي عرض مفصل لنتائج المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام في بُعد المتطلبات التشريعية، والتنظيمية، والثقافية والاجتماعية، التي وردت في النتائج الكمية وأظهرتها النتائج النوعية وأضافت إليها مزيدًا من التفصيل

وساعدت في تفسيرها، مرتبة تنازليًا وفقًا لمتوسطاتها الحسابية التي أظهرتها النتائج الكمية، وذلك على النحو الآتي:

أ- المتطلبات الثقافية والاجتماعية:

تعزيز قنوات الاتصال بين القطاع غير الربحي والتعليم العام من خلال اللقاءات والمؤتمرات والندوات المشتركة:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية تعزيز قنوات الاتصال بين القطاع غير الربحي والتعليم العام من خلال اللقاءات والمؤتمرات والندوات المشتركة بدرجة عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية تمتين أواصر التواصل بين منظمات القطاع غير الربحي المتخصصة في قضايا التعليم والمؤسسات التعليمية من خلال عقد اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات بشكل مستمر ودوري لرفع الوعي بمعنى القطاع غير الربحي، ودوره في التعليم، بما يعزز من مشاركته في التعليم العام.

ويبرر المشاركون في المقابلة تأكيدهم على أهمية تعزيز الاتصال بين القطاعين؛ لضعف العلاقة بين القطاعين وقلة قنوات الاتصال بينهم مما أدى إلى ضعف مشاركتهم. وقد تعزى هذه النتيجة إلى أهمية التواصل بين القطاعين لمعرفة احتياج التعليم العام وما الخدمات التي ترغب وزارة التعليم بإشراك القطاع غير الربحي في تقديمها من جهة، ومن جهة أخرى معرفة المنظمات غير الربحية والأنشطة والمجالات والمبادرات التي يمكن أن تقدمها للتعليم، وحل الإشكاليات والتحديات التي يمكن أن تواجه القطاعين في تنفيذ المشاريع والمبادرات التعليمية.

تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام، وإبراز دوره في إحداث التنمية عبر وسائل الإعلام المختلفة:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام، وإبراز دوره في إحداث التنمية عبر وسائل الإعلام المختلفة بدرجة عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية وضرورة توعية المجتمع بمفهوم القطاع غير الربحي وأدواره ومبادراته في التعليم العام عبر مختلف وسائل الإعلام، وأكدوا على ضرورة أن يسوِّق القطاع غير الربحي لنفسه وإبراز مبادراته الناجحة إعلاميًا مما يسهم في خلق فرص للقطاع غير الربحي للاستثمار في التعليم، وعقد شراكات فاعلة في تقديم الخدمات في التعليم.

ويبرر المشاركون في المقابلة أهمية تنمية الوعي بسبب النظرة السائدة في المجتمع أن التعليم مسؤولية الدولة وحدها؛ مما أدى إلى ضعف الإقبال على العمل مع القطاع غير الربحي وإحجام وزارة التعليم عن التعاون معه. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى ضعف الوعي المجتمعي بدور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واختزال دوره في المجال الإغاثي والرعوي، بالإضافة إلى ضعف الجانب الإعلامي في تعزيز صورة القطاع غير الربحي في أذهان المجتمع والتوعية بدوره في التنمية عامة والتعليم خاصة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شيخو (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن من أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة تنفيذ برامج ولقاءات في الإعلام المرئي والمسموع لتثقيف المجتمع بأكمله حول قضايا التعليم والتنمية وأهمية دور المنظمات غير الحكومية في هذا المجال مما يسهل على هذه المنظمات مهمتها؛ ودراسة المهدي وإسماعيل (٢٠١٨) التي أكدت على أن من متطلبات دعم منظمات المجتمع المدني للتعليم تنمية الوعي بدور المجتمع المدني في التعليم، للارتقاء بدوره في دعم عمليات إصلاح التعليم بمصر.

نشر ثقافة داعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام لدى العاملين في القطاعين:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية نشر ثقافة داعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام لدى العاملين في القطاعين بدرجة عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية وجود ثقافة مؤسسية في القطاع غير الربحي وقطاع التعليم داعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام وذلك من خلال توعية العاملين في القطاعين بأهمية ومجالات المشاركة من خلال تكثيف اللقاءات التعريفية وورش العمل.

ويبرر المشاركون في المقابلة هذه النتيجة بضعف الإقبال على القطاع غير الربحي وقلة الإيمان بجدوى مشاركته، وغرابة وحداثة فكرة مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام. وقد تعزى هذه النتيجة إلى أهمية وجود ثقافة تنظيمية في القطاعين تدعم مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم بكفاءة وفاعلية، إذ إن الثقافة السائدة أن القطاع غير الربحي معني بالفئات المهمشة والفقيرة، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية لديه. ومن زاوية أخرى ينظر القطاع غير الربحي إلى أن التعليم العام من مسؤوليات الدولة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة المهدي وإسماعيل (٢٠١٨) التي أكدت على أن من متطلبات دعم منظمات المجتمع المدني للتعليم تعزيز الإطار الثقافي والمناخ الداعم للمجتمع المدني لدعم عمليات الإصلاح في التعليم بمصر.

تسمية المشروعات أو المرافق التعليمية بأسماء منظمات القطاع غير الربحي المساهمة في تمويل التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية تسمية المشروعات أو المرافق التعليمية بأسماء منظمات القطاع غير الربحي المساهمة في تمويل التعليم العام بدرجة عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية تثمين الجهود المقدمة من القطاع غير الربحي من خلال تسمية المشروعات والمبادرات أو المرافق التعليمية بأسماء منظمات القطاع غير الربحي. بالإضافة إلى تقديم خطابات الشكر والتقدير، والاحتفاء بهم ونشر ذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة.

ويعزو المشاركون في المقابلة هذه النتيجة إلى أن تقدير جهود المشاركين من القطاع غير الربحي يسهم في تحفيزهم ورفع مستوى مشاركتهم في تقديم خدمات التعليم العام.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن من مقترحات تفعيل الشراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع في محافظة أسيوط بمصر تسمية بعض مرافق المدرسة بأسماء المنظمات أو الأفراد الداعمين ماديًا ومعنويًا.

ب- المتطلبات التشريعية:

وضع التشريعات المنظمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية وضع التشريعات المنظمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بدرجة عالية جدًا. وأشار المشاركون في المقابلة إلى أهمية سن التشريعات التي تنظم وتعزز من مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، وأكدوا على أهمية أن تكون هذه التشريعات مرجعية للقطاعين وتكون واضحة ومعلنة، ومحدّثة باستمرار، وأن توسّع من دائرة مشاركته في تمويل التعليم العام ولا تكون في مجالات محدودة. كما أشاروا إلى أهمية وجود تشريعات داعمة تتعلق بالجانب المالي كتشريع القروض التنموية لتعزيز مشاركة القطاع غير الربحي. ومن زاوية أخرى أكد

المشاركون على مراجعة التشريعات والتنظيمات الحالية ذات الصلة، واستكمالها والنظر في كيفية الاستفادة منها.

ويبرر المشاركون في المقابلة أهمية توفر التشريعات بسب ضعف الأنظمة والتشريعات خاصة في مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم، إذ إن التنظيم التشريعي يحرك القطاعين ومن جهة أخرى يكون مرجعية واضحة لجميع الأطراف. وقد تعزى هذه النتيجة إلى أهمية وجود تشريعات منظمة لدخول القطاع غير الربحي في التعليم العام ومشاركته في التمويل مما يسهم في نجاح تلك المشاركة، حيث إن البيئة التشريعية الممكنة لعمل القطاع غير الربحي في التنمية بشكل عام وفي التعليم بشكل خاص لم تكتمل بعد، ويؤيد هذا التفسير دراسة (الحزيم، ٢٠٢٠) التي كشفت عن عدم اكتمال البيئة التشريعية الممكنة لعمل القطاع غير الربحي ومؤسساته والسياسات الحاكمة لأدواره وممارساته.

إشراك ممثلين من القطاع غير الربحي في لجان التعليم العام المختلفة:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية توفر متطلب إشراك ممثلين من القطاع غير الربحي في لجان التعليم العام المختلفة عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية وجود لجان ومجالس مشتركة بين التعليم والقطاع غير الربحي، وعلى ضرورة إشراك ممثلين من التعليم في مجالس المؤسسات والجمعيات الأهلية. كما أكدوا على أهمية تفعيل وحدة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع (ارتقاء)، من خلال إشراك ممثلين من القطاع غير الربحي على مستوى مجالس المدارس، والمكاتب والإدارات المتعلقة بالوحدة.

ويعزو المشاركون في المقابلة هذه النتيجة إلى أهمية وجود لجان مشتركة بين القطاعين حتى يبقى القطاع غير الربحي قريبًا من التعليم، وعلى اطلاع بالعمل التربوي والتحديات التي تواجه التعليم العام، كما تساعد اللجان على تنسيق العمل والجهود بين القطاعين، مما يسهم في تطوير مشاركة القطاع غير الربحي وتحقيق التعاون الفعال.

إعداد دليل بالسياسات والأنظمة التنفيذية لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية إعداد دليل بالسياسات والأنظمة التنفيذية لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية إعداد دليل بالسياسات والأنظمة التنفيذية لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام، حيث يكون هذا الدليل بمثابة إطار عام يضم السياسات والأنظمة المتعلقة بمشاركة

القطاعين من حقوق وواجبات ومسؤوليات وما يترتب عليها من عقوبات ومخالفات، وينظم العلاقة التي تربط جميع الأطراف المعنية بالمشاركة، بشرط أن يكون واضحًا ومحددًا ومعلنًا للجميع.

ويعزو المشاركون في المقابلة هذه النتيجة إلى ضعف وجود الأنظمة والسياسات الخاصة بمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام، والحاجة إلى وجود تنسيق بين الجهات ذات العلاقة بمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم عند إعداد الأنظمة والسياسات المختصة بمشاركة القطاع غير الربحي؛ مما يسهم في نجاح مشاركته.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد (٢٠١٨) التي أشارت إلى أن من مقترحات تفعيل الشراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع بمحافظة أسيوط بمصر تطوير الأنظمة واللوائح المرتبطة بالشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع المدني.

وضع التشريعات الممكنة لإنشاء المنظمات غير الربحية المتخصصة في التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية وضع التشريعات الممكنة لإنشاء المنظمات غير الربحية المتخصصة في التعليم العام بدرجة عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية وجود تشريعات تتعلق بتسهيل إنشاء منظمات غير ربحية من جمعيات ومؤسسات أهلية متخصصة بالتعليم بشكل عام وبالتعليم العام بشكل خاص، بما يعزز دوره التنموي ويخلق التناغم بين القطاع والمؤسسات التعليمية، وأن يفتح المجال لتنوع الأنشطة والأهداف التعليمية لتلك المنظمات وألّا تُحصر بمجالات معينة.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى قلة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المتخصصة بالتعليم. كما يعزو المشاركون في المقابلة هذه النتيجة إلى أن المنظمات غير الربحية تواجه العديد من الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالحصول على التصريحات وتسجيل المنظمات غير الربحية، بالإضافة إلى ارتباط عملية التراخيص بعدة جهات.

جـ- المتطلبات التنظيمية:

تقديم التسهيلات التنظيمية اللازمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن أهمية تقديم التسهيلات التنظيمية اللازمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية تقديم حزمة من التسهيلات التنظيمية لمشاركة القطاع غير الربحي في

تمويل التعليم العام من جميع الجهات ذات العلاقة كوزارة التعليم، ووزارة التجارة، ووزارة المالية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والهيئة العامة للأوقاف. ومن صور التسهيلات التنظيمية التي ذكرها المشاركون: تقديم تسهيلات في منح الأراضي، ومنح التراخيص وتسريع إصدارها وتجديدها، وتقديم قروض، وتسهيل إصدار التأشيرات، وتخفيض تكاليف رسوم الخدمات، وإعفاء منظمات القطاع غير الربحي من الضرائب، ومراجعة أنظمة فتح الحسابات البنكية وغيرها من الاشتراطات المفروضة على القطاع غير الربحي.

ويعزو المشاركون في المقابلة هذه النتيجة إلى الإجراءات البيروقراطية والاشتراطات المعقدة في مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم، وقلة الدعم والتسهيلات التي تشجع وتعزز من مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شيخو (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن من أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة العمل على دعمها ماليًا وقانونيًا؛ ودراسة محمد (٢٠١٨) التي أشارت إلى أن من مقترحات تفعيل الشراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع بمحافظة أسيوط بمصر التخفيف من القيود البيروقراطية في التعامل مع منظمات المجتمع المدني.

توفير المعلومات الكافية للقطاع غير الربحي عن فرص الاستثمار المتاحة في التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة أهمية توفير المعلومات الكافية للقطاع غير الربحي عن فرص الاستثمار المتاحة في التعليم العام عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية توفير المعلومات والبيانات الكافية، وعلى ضرورة توفر منصة إلكترونية تحتوي على كافة المعلومات عن فرص الاستثمار والمنح المراد أن يشارك فيها القطاع غير الربحي ويسمح له بأن يختار المجال أو الخدمة التي تتناسب مع أهداف الجمعية أو المؤسسة الأهلية وأدوارها، ويقدم طلب المشاركة إلكترونياً لدراسته.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى قلة توفر المعلومات الشاملة عن فرص الاستثمار التي يمكن أن يشارك القطاع غير الربحي في تمويلها، كما يعزو المشاركون ذلك إلى غياب وجود مِنصّات إلكترونية تغطي جميع ما يتعلق بالخدمات والفرص الاستثمارية؛ حيث تسهل مشاركة القطاع غير الربحي بكفاءة وفاعلية.

تحديد ضوابط ومعايير لجودة الخدمات التعليمية المقدمة من القطاع غير الربحي:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة أهمية تحديد ضوابط ومعايير لجودة الخدمات التعليمية المقدمة من القطاع غير الربحي عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية تحديد ضوابط ومعايير لجودة الخدمات المقدمة للتعليم العام؛ لأن تحديد تلك المعايير والضوابط بوضوح يسهم في مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بسهولة، ويضمن كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للتعليم العام.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى غياب الإطار العام الذي يوضح ضوابط ومعايير جودة الخدمات المقدمة للتعليم من قبل القطاع غير الربحي، بالإضافة إلى أهمية وجود هذه المعايير والضوابط لرفع كفاءة الخدمات المقدمة، وبالتالي إمكانية الرقابة والمساءلة الفاعلة.

بناء استراتيجية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة أهمية بناء استراتيجية لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية توفر استراتيجية واضحة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، وتكون الرؤية، والفئة المستهدفة، والمستهدفات، ومتطلبات التنفيذ واضحة. وإشراك القطاع غير الربحي في التخطيط واعتباره شريكًا وليس مجرد جهة ممولة.

ويبرر المشاركون في المقابلة تأكيدهم على أهمية وجود استراتيجية؛ لعدم وجود خطة استراتيجية واضحة في وحدة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شيخو (٢٠١٥) التي أشارت إلى أن من أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة وضع خطة استراتيجية وتشغيلية لعمل المنظمة تسير وفقها وتقييم عملها تبعًا للمستجدات الطارئة وما هو منصوص في الخطة؛ ودراسة المهدي وإسماعيل (٢٠١٨) التي أكدت على أن من أهم متطلبات دعم منظمات المجتمع المدني للتعليم صياغة فلسفة واستراتيجية تربوية حاكمة للمجتمع المدني؛ ودراسة تره (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن من متطلبات دعم دور المجتمع المدني في ممارسة الأنشطة اللاصفية أن تحدد المدرسة الرؤية والرسالة التي تسعى لتحقيقها من خلال مؤسسات المجتمع المدني لتطوير الأنشطة اللاصفية لتخدم العملية التعليمية والمجتمع المحيط.

فتح المجال لمنظمات القطاع غير الربحي للتنافس على تقديم الخدمات التعليمية وتمويلها:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية فتح المجال لمنظمات القطاع غير الربحي للتنافس على تقديم الخدمات التعليمية وتمويلها بدرجة عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية فتح المجال أمام منظمات القطاع غير الربحي للتنافس على تقديم الخدمات التعليمية، وعدم الاقتصار على منظمات أو أعضاء معينين في تقديم الخدمات، حيث لابد من التنوع وألّا يكون هناك تكتلًا حول منظمات معينة محددة من القطاع غير الربحي. وأكدوا على أهمية تفعيل الدور الإعلامي من قبل وزارة التعليم، مما يسهم في تنافس منظمات القطاع لتقديم تلك الخدمات المعلن عنها.

ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أهمية فتح باب المشاركة للقطاع غير الربحي في التعليم مما يسهم في تعزيز التنافسية بين منظمات القطاع غير الربحي والقطاع الخاص في تقديم الخدمات للتعليم، وبالتالي يسهم في تجويد الخدمات المقدمة.

الاستفادة من التجارب الناجحة دوليًا ومحليًا في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن درجة أهمية الاستفادة من التجارب الناجحة دوليًا ومحليًا في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية الاستفادة من التجارب الناجحة دوليًا ومحليًا في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام؛ لدعم التعليم بما يتناسب مع البيئة المحلية.

ويبرر المشاركون في المقابلة هذه النتيجة بضعف الاستفادة من التجارب العالمية واقتباس ما يناسب منها ميدانيًا. وقد تعزى هذه النتيجة إلى ريادة وتميز تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، سواء من خلال التشريعات القائمة والمنظمة لمشاركته، أم من خلال الحوافز التي تقدمها كالإعفاءات الضريبية، أو من خلال تنوع الخدمات التعليمية والمساندة التي يقدمها القطاع غير الربحي، بالإضافة إلى أهمية الاستفادة من تلك التجارب بما يتناسب مع البيئة المحلية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شيخو (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن من أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة الاطلاع على تجارب الدول الأخرى؛ للاستفادة من الخبرات العالمية في مجال عمل المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم العام.

تحديد الخدمات التعليمية المراد تمويلها من قبل القطاع غير الربحي:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون درجة أهمية تحديد الخدمات التعليمية المراد تمويلها من قبل القطاع غير الربحي عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية تحديد الخدمات والمبادرات المطلوب أن يشارك القطاع غير الربحي في تمويلها بدقة ووضوح، وأن تكون مبنية وفق احتياجات التعليم العام، وأن تتناسب مع أهداف وأدوار القطاع غير الربحي في التعليم.

ويعزو المشاركون هذه النتيجة إلى ضعف تحديد احتياجات التعليم من الخدمات والمشاريع التعليمية المراد إشراك القطاع غير الربحي في تمويلها من قبل وزارة التعليم.

إكساب القيادات الكفايات اللازمة لتعزيز مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون درجة أهمية إكساب القيادات الكفايات اللازمة لتعزيز مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية استقطاب الكوادر البشرية بناء على الخبرات المتخصصة، وليس بناء على المعرفة الشخصية، وأن يتم إعداد القيادات وتدريبهم على الكفايات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، وأن يكون هناك فِرق عمل مدربة ومتمكنة على كافة المستويات والقطاعات لتفعيل مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى قلة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، وضعف الاهتمام بالتأهيل العلمي والتدريب للعاملين في التعليم والقطاع غير الربحي في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم، إذ إن هذا المجال يحتاج إلى كوادر بشرية ذات خبرات متخصصة في اقتصاديات التعليم، والتربية، والقطاع غير الربحي، والقانون، والهندسة، بينما أغلب القيادات في وزارة التعليم من التخصصات التربوية فقط.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شيخو (٢٠١٥) التي أشارت إلى أن من أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة تدريب أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية على تطوير الأساليب داخل هذه المنظمات خاصة المرتبطة منها بالعملية التربوية؛ ودراسة محمد (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن من المقترحات تفعيل الشراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع في محافظة أسيوط بمصر، تقديم دورات تدريبية للقيادات ورواد النشاط بالمدارس عن أساليب تطوير الشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

تفعيل نظام المحاسبية في متابعة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام:

أظهرت النتائج الكمية أن أفراد مجتمع الدراسة يرون درجة أهمية تفعيل نظام المحاسبية في متابعة مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام عالية جدًا. وأكد المشاركون في المقابلة على أهمية محاسبة الجهات ذات العلاقة في القطاع غير الربحي والتعليم حول تفعيل مشاركة القطاع غير الربحي. وأكدوا على أهمية وجود تقارير دورية لمتابعة وتقييم مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام. ومن زاوية أخرى يرى بعض المشاركين أهمية وجود جهة خارجية للمتابعة وتقييم مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.

ويبرر المشاركون في المقابلة هذه النتيجة بضعف وجود إطار عمل متكامل لتقييم مشاركة القطاع غير الربحي ومحاسبته؛ حيث لا يمكن للجهات الإشرافية مراقبته والتأكد من العمل في ظل غياب نظام محاسبيةٍ واضح. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أهمية المحاسبية والمساءلة في تنفيذ المشاريع التعليمية من قبل القطاع غير الربحي لضمان جودة الخدمات المقدمة في التعليم، وخاصة أنها تقدم من جهة خارجية، بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة للتعليم، وما يسعى إلى تحقيقه من أهداف، وأهمية هذه الأهداف في بناء الإنسان المكون الأساسي للمجتمع، وحساسية الشريحة التي يتعامل معها التعليم العام.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شيخو (٢٠١٥) التي توصلت إلى أن من أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم العام في محافظات غزة وضع برامج للمتابعة والإشراف.

عرض نتائج السؤال الثاني ومناقشتها:

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، تعزى للمتغيرات التالية: (جهة العمل، وعدد سنوات الخدمة في العمل الحالي)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent-Samples T Test)، وحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الحرية، والدلالة الإحصائية؛ لبيان الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة، حول المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، باختلاف متغير جهة العمل (قطاع التعليم – القطاع غير الربحي)، وجهة العمل في القطاع غير الربحي (مؤسسة أهلية – جمعية أهلية)؛ واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA one way)، وحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الحرية، والدلالة الإحصائية؛ لبيان الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، باختلاف متغير عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي (١٠ سنوات فأكثر – من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات –١٠ سنوات فأكثر)؛ فجاءت النتائج على النحو الآتي:

١- الفروق باختلاف متغير جهة العمل:

أ- الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، باختلاف متغير جهة العمل (قطاع التعليم- القطاع غير الربحي).

جدول (١٠)

نتائج اختبار (ت)، لتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة، باختلاف متغير جهة العمل (قطاع التعليم – القطاع غير الربحي) (ن= ٩٦٣)

المحور	البعد	جهة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية	أولًا: المتطلبات التشريعية	قطاع التعليم	١٤٠	٤.٤٩	٠,٧١	١.٩٣	١.٧٣	٩٦١	٠,٠٨	غير دال إحصائيا
		القطاع غير الربحي	٨٢٣	٤.٣٦	٠,٧٥					
	ثانيًا: المتطلبات التنظيمية	قطاع التعليم	١٤٠	٤.٥٢	٠,٧٢	٢.١٧	٢.٢٨	٩٦١	٠,٠٢	دال إحصائيا
		القطاع غير الربحي	٨٢٣	٤.٣٥	٠,٧٢					
	ثالثًا: المتطلبات الثقافية والاجتماعية	قطاع التعليم	١٤٠	٤.٧٢	٠,٥٤	٤٨.٧٨	٦.٦٦	٩٦١	٠,٠٠	دال إحصائيا
		القطاع غير الربحي	٨٢٣	٤.٣٤	٠,٧٩					
	الدرجة الكلية للمحور	قطاع التعليم	١٤٠	٤.٥٨	٠,٥٧	٢.٢٦	٣.٧٤	٩٦١	٠,٠٠	دال إحصائيا
		القطاع غير الربحي	٨٢٣	٤.٣٥	٠,٦١					

يتضح من الجدول (١٠) أن قيمة اختبار (ت) غير دالة إحصائيًا في بُعد المتطلبات التشريعية، حيث بلغت (١.٧٣) عند درجة حرية (٩٦١)، وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٨) وهي قيمة أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول المتطلبات التشريعية اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، تعود لاختلاف جهة العمل.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أهمية توفر المتطلبات التشريعية، فلا يمكن أن يشارك القطاع غير الربحي في التنمية بشكل عام وفي التعليم العام بشكل خاص إلا بوجود سياسات تشريعية منظمة وداعمة وميسرة لمشاركته، كما أن المتطلبات التشريعية تشترك فيها عدة جهات تشريعية، ولا تقتصر على القطاعين (التعليم والقطاع غير الربحي) مما أعطى تقاربًا في الاستجابات، والتي تؤكد على أهمية توفر المتطلبات التشريعية لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.

وبالمقابل يتضح أن نتائج اختبار (ت) دالة إحصائيًا في البُعدين: (المتطلبات التنظيمية، والمتطلبات الثقافية والاجتماعية)، وفي الدرجة الكلية للمتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، حيث بلغت (٢.٢٨، ٦.٦٦، ٣.٧٤) عند درجة حرية (٩٦١)، وبمستوى دلالة بلغ (٠,٠٢، ٠,٠٠، ٠,٠٠) على التوالي، وجميعها قيم أصغر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول المتطلبات التنظيمية، والثقافية والاجتماعية اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي، والدرجة الكلية للمحور ككل، تعود لاختلاف جهة العمل، لصالح قطاع التعليم.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى إدراك القيادات في التعليم الحاجة إلى البحث عن موارد مالية إضافية لتمويل التعليم العام في ظل التحديات المالية التي يواجها قطاع التعليم. وفي المقابل القطاع غير الربحي لديه الكثير من الأولويات والقضايا التنموية التي تتطلب منه المشاركة فيها، لذلك يرى أفراد المجتمع من قيادات التعليم أهمية توفير المتطلبات التنظيمية والثقافية والاجتماعية لجذب القطاع غير الربحي وتعزيز مشاركته في تمويل التعليم العام.

ب- **الفروق بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة في القطاع غير الربحي حول المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، باختلاف متغير جهة العمل (مؤسسة أهلية- جمعية أهلية).**

جدول (١١)

نتائج اختبار (ت)، لتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة في القطاع غير الربحي، باختلاف متغير جهة العمل (مؤسسة أهلية– جمعية أهلية) (ن= ٨٢٣)

المحور	البعد	جهة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية	أولًا: المتطلبات التشريعية	مؤسسة أهلية.	٧٩	٤.٣١	٠.٦٨	٢.١٤	٠.٥٧	٨٤١	٠.٥٦	غير دال إحصائيا
		جمعية أهلية.	٧٤٤	٤.٣٦	٠.٧٥					
	ثانيًا: المتطلبات التنظيمية	مؤسسة أهلية.	٧٩	٤.٣١	٠.٧٠	١.٩٨	٠,٥١	٨٤١	٠.٦٠	غير دال إحصائيا
		جمعية أهلية.	٧٤٤	٤.٣٥	٠.٧٣					
	ثالثًا: المتطلبات الثقافية والاجتماعية	مؤسسة أهلية.	٧٩	٤.٣٠	٠.٧٤	١.٣٨	٠,٣٩	٨٤١	٠.٦٩	غير دال إحصائيا
		جمعية أهلية.	٧٤٤	٤.٣٤	٠.٨٠					
	الدرجة الكلية للمحور	مؤسسة أهلية.	٧٩	٤.٣١	٠.٥١	١٠.٦٥	٠,٦٠	٨٤١	٠.٥٤	غير دال إحصائيا
		جمعية أهلية.	٧٤٤	٤.٣٥	٠.٦٢					

يتضح من الجدول (١١) أن نتائج اختبار (ت) غير دالة إحصائيًا في الأبعاد الآتية: (المتطلبات التشريعية، والمتطلبات التنظيمية، والمتطلبات الثقافية والاجتماعية)، وفي الدرجة الكلية للمتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، حيث بلغت (٠.٥٧، ٠.٥١، ٠,٣٩، ٠,٦٠) عند درجة حرية (٨٤١)، وبمستوى دلالة بلغ (٠.٥٦، ٠.٦٠، ٠.٦٩، ٠.٥٤) على التوالي، وجميعها قيم أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين استجابات أفراد الدراسة في القطاع غير الربحي حول المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تلك الأبعاد، والدرجة الكلية للمحور ككل، تعود لاختلاف جهة العمل (مؤسسة أهلية– جمعية أهلية).

وقد تعزى هذه النتيجة إلى تشابه دور منظمات القطاع غير الربحي وطبيعة عملهم في تمويل التعليم العام، بالإضافة إلى عملهم تحت إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والإشراف الفني من قبل وزارة التعليم وبالتالي فهم يخضعون لنفس السياسات والأنظمة والتشريعات، مما أعطى تقاربًا في استجاباتهم حول أهمية توفر المتطلبات التشريعية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية اللازمة والداعمة لمشاركتهم في تمويل التعليم العام.

٢- الفروق باختلاف متغير عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي:

جدول (١٢)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة، باختلاف متغير عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي (ن= ٩٦٣)

المحور	البعد	المجموعات	العدد	المتوسطات الحسابية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية	**أولًا: المتطلبات التشريعية**	أقل من ٥ سنوات.	٣٥٢	٤.٣٨	بين المجموعات	١.٣٣	٢	١.١٩	٠.٣٠	غير دال إحصائيا
		من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٦٢	٤.٤٢	داخل المجموعات	٥٣٦.٧٠	٩٦٠			
		١٠ سنوات فأكثر.	٣٤٩	٤.٣٢	المجموع	٥٣٨.٠٤	٩٦٢			
	ثانيًا: المتطلبات التنظيمية	أقل من ٥ سنوات.	٣٥٢	٤.٣٣	بين المجموعات	٢.٧٠	٢	٢.٥٠	٠.٠٨	غير دال إحصائيا
		من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٦٢	٤.٤٥	داخل المجموعات	٥١٩.٢٢	٩٦٠			
		١٠ سنوات فأكثر.	٣٤٩	٤.٣٣	المجموع	٥٢١.٩٣	٩٦٢			
	ثالثًا: المتطلبات الثقافية والاجتماعية	أقل من ٥ سنوات.	٣٥٢	٤.٤٤	بين المجموعات	٢.١٦	٢	١.٧٩	٠.١٦	غير دال إحصائيا
		من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	٢٦٢	٤.٣٢	داخل المجموعات	٥٨٠.٥٤	٩٦٠			
		١٠ سنوات فأكثر.	٣٤٩	٤.٣٩	المجموع	٥٨٢.٧١	٩٦٢			
	الدرجة الكلية للمحور	أقل من ٥ سنوات.	٣٥٢	٤.٣٨	بين المجموعات	٠.٤٠	٢	٠,٥٢	٠.٥٩	غير دال إحصائيا
		من ٥ إلى	٢٦٢	٤.٤٠	داخل	٣٦٤.٥٢	٩٦٠			

المحور	البعد	المجموعات	العدد	المتوسطات الحسابية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
		أقل من ١٠ سنوات.			المجموعات					
		١٠ سنوات فأكثر.	٣٤٩	٤.٣٥	المجموع	٣٦٤.٩٢	٩٦٢			

يتضح من الجدول (١٢) أن نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي غير دالة إحصائيًا لجميع أبعاد الاستبانة حيث بلغت (١.١٩، ٢.٥٠، ١.٧٩، ٠,٥٢) عند درجة حرية (٩٦٢)، وبمستوى دلالة بلغ (٠.٣٠، ٠.٠٨، ٠.١٦، ٠.٥٩) على التوالي، وجميعها قيم أكبر من (٠.٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول المتطلبات اللازمة لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، تعود لاختلاف عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى حداثة مشاركة القطاع غير الربحي في التنمية بشكل عام وفي التعليم العام بشكل خاص، وحداثة التشريعات التي تنص على إسناد الخدمات الحكومية كالتعليم للقطاع غير الربحي، مما صنع تقاربًا في استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول أبعاد الاستبانة باختلاف عدد سنوات خدمتهم في العمل الحالي.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم عدد من التوصيات، وهي كما يأتي:

- تعزيز قنوات الاتصال بين القطاع غير الربحي والتعليم العام، من خلال توفير وسائل اتصال فعالة وعقد الاجتماعات الدورية، واللقاءات والمؤتمرات والندوات المشتركة.
- نشر الوعي في المجتمع بأهمية مشاركة القطاع غير الربحي في التعليم ومالها من آثار إيجابية في تجويد وتطوير العملية التعليمية من خلال وسائل الإعلام المختلفة وإقامة اللقاءات والمؤتمرات والندوات.
- تقديم حزمة من التسهيلات التنظيمية لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام مثل: (تعديل شروط الحصول على تراخيص لإنشاء المنظمات غير الربحية وتيسيرها، وإعفاء المنظمات غير الربحية المشاركة في التعليم من الضرائب، توفير برامج إقراض

بشروط ميسرة بدون فوائد، وتبني الجهات المانحة نموذج القرض الحسن، وسن الأنظمة التي تسمح بتسمية المرافق التعليمية بأسماء منظمات القطاع غير الربحي أو الأفراد المساهمة في تمويل التعليم العام).

- إنشاء منصة رقمية تحت مسمى "منصة المسؤولية المجتمعية في التعليم العام"، تحوي كافة المعلومات عن احتياجات التعليم العام من الخدمات والفرص الاستثمارية، والسماح للقطاع غير الربحي باختيار الخدمة التي تتناسب مع أهدافه وأولويات المنح لديه.
- نشر الثقافة التنظيمية الداعمة لمشاركة القطاع غير الربحي في التعليم العام في أوساط المؤسسات التعليمية من خلال البرامج التدريبية، ووسائل الإعلام التربوية.
- إعداد معايير لجودة خدمات التعليم العام المقدمة من القطاع غير الربحي ومراجعتها بشكل مستمر، ونشرها للجهات ذات العلاقة بما يعزز الشفافية، ويضمن كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للتعليم العام.
- إعداد التشريعات والسياسات الداعمة والمنظمة لمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام، بمشاركة الجهات ذات العلاقة وتحديد اختصاص كل جهة وآليات الإشراف عليها، وتحديثها باستمرار.
- إشراك ممثلين من القطاع غير الربحي في مجالس ولجان التعليم المختلفة سواء داخل وزارة التعليم كمجلس الوزارة أو مجالس إدارة التعليم أو لجنة الشراكة المجتمعية على كافة المستويات الإدارية أم خارج وزارة التعليم كمجلس التعليم والتدريب في الغرف التجارية أو المجالس المحلية بالمحافظة أو مجالس المنطقة التعليمية على مستوى المحافظات والمناطق أو مجلس شركة تطوير.
- إعداد اللوائح والأنظمة والأدلة التنظيمية والإجرائية المتعلقة بمشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام.
- الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من حيث السياسات والتشريعات والأنظمة ومجالات المشاركة، لتطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام وبما يتناسب مع البيئة المحلية للمملكة العربية السعودية.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

تقدم الدراسة بعض المقترحات لإجراء المزيد من الدراسات مستقبلًا، وذلك على النحو الآتي:

- تطوير دور القطاع غير الربحي في دعم التعليم العام في القرى والهجر بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية.
- تصور مقترح لتفعيل دور الصناديق الوقفية التعليمية في دعم التعليم العام في ضوء الخبرات العالمية.

Keywords: Funding Public Education - Educational Services - Support Services - Non-Profit Sector – Foundation – Association.

Abstract:

This study aimed to determine the requirements for non-profit sector participation in funding public education in KSA. A mixed methodology of Convergent Parallel Design, a questionnaire and interview were used as research tools to collect data. The society of the study was composed of all directors (1138), of General-Department of Investment and Privatization, Directors of Deputyship of National Public Education, Directors and Assistant-Directors of Education in Departments of Education, Head of Departments and Bureaus of National Public Education, Directors of International and Foreign Education Bureaus, Directors of ERTIQA- School-Family-Community Partnership Units in Directorates of Education of three administrative areas (Riyadh, Mecca, and Eastern), Managers of National Institutions and Associations in Riyadh province, Mecca province, and Eastern province, to which the questionnaire was administered. Then, a sample of (30) directors from the same society was interviewed. The study revealed a number of findings, the most prominent ones were:

The overall degree of requirements for developing non-profit sector participation in funding public education, as perceived by quantitative study society, was very high (*M = 4.38*). Similarly, all dimensions scored very high ranked from most to least as follows: social and cultural requirements (*M* = 4.39), legislative requirements (*M* = 4.37), and regulatory requirements (*M* = 4.36).

The degree of significance of cultural, social, legislative, and regulatory requirements for developing non-profit sector participation in funding public education, as perceived by qualitative study sample, was very high, showing agreement with the overall quantitative result.

The qualitative results revealed requirements that did not appear in the quantitative results such as encouraging research and studies on the role of non-profit sector participation in public education, granting education leaders sufficient powers, and establishing an educational endowment fund.

There were statistically significant differences at level (0.05) between the responses of the study society on the regulatory, social and cultural requirements

for developing the non-profit sector participation. The overall degree of the dimension was attributed to workplace in favor of the education sector.

المراجع

المراجع العربية:

- الأمم المتحدة. (٢٠٠٥). *دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية*. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية.
- باجنيد، أيمن، وباعظيم، ثامر. (٢٠١٩). *تصميم وإجراء البحث العلمي باستخدام المنهج المزيج*. مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز.
- تره، مريم. (٢٠١٨). *استراتيجية لدعم دور منظمات المجتمع المدني في تطوير ممارسة الأنشطة اللاصفية بمدارس التعليم العام بمصر* [رسالة ماجستير، جامعة دمياط]. قاعدة معلومات دار المنظومة.
- تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، المملكة العربية السعودية مرسوم ملكي رقم (م/٦١٨) (١٤٤٢). https://cutt.us/1KzET
- الجريوي، سمية. (٢٠١٥). تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي .*المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث*، ٤ (٣)، ٢٤٤-٢٦٨.
- الحمدان، جاسم، القحطاني، عبد المحسن، والعازمي، مزنة. (٢٠١٦). *أسس في اقتصاديات التعليم*. دار المسيلة.
- الخليوي، أبرار، العريفي، أحلام، السالم، جنان، والتويجري، فاطمة. (٢٠٢١). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. *المجلة التربوية: جامعة سوهاج*، ١ (٨)، ٨٤-١٢٤.
- الذبياني، خالد. (٢٠١٨). *تنويع مصادر تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء النماذج العالمية-نموذج مقترح* [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. جامعة الملك سعود.
- السلومي، محمد. (٢٠٢٠). *التنمية والقطاع التطوعي (الأبعاد الحضارية للقطاع غير الحكومي)*. مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية.

- السلومي، محمد، الخرافي، عبد المحسن، المسباح، ناظم، القدومي، عيسى، والحداد، وليد. (٢٠١٧). *القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة*. ابن خلدون.
- سويدان، نظام، والبرواري، عبد المجيد. (٢٠٠٩). *إدارة التسويق في المنظمات غير الربحية*. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- السيالي، فايزة. (٢٠٢٠). *التخصيص والاستثمار في التعليم*. مكتبة الملك فهد الوطنية.
- شحاتة، عمر. (٢٠١٣). *دراسة المؤسسات الخيرية الوقفية في دعم التعليم: دراسة حالة دولة الكويت* [رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية]. قاعدة معلومات دار المنظومة.
- شديد، مصطفى. (٢٠٢٢). دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة ٢٠٣٠: دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية. *المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٤٢* (٤)، ٣-٣٤.
- شيخو، أشرف. (٢٠١٥). *دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره* [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية (غزة)]. قاعدة معلومات دار المنظومة.
- الصالح، أسماء. (٢٠١٣). *تنمية المورد البشري ودوره في تحقيق الإبداع المؤسسي في المنظمات غير الربحية*. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- صبيح، لينا (٢٠٠٥، مايو ٨-١٠). *واقع تمويل التعليم الفلسطيني ومشكلاته* [عرض ورقة]. المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- طايع، فيصل، عبد المحسن، أحمد، وعبداللاه، حمدي. (٢٠٢٠). واقع دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه مشكلات التعليم الأساسي بالقرى الأكثر فقراً: دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج. *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية: جامعة سوهاج، ٦* (٦)، ٤٣٩-٤٧١.
- العبد الكريم، راشد. (٢٠١٩). *البحث النوعي في التربية* (ط.٢). مكتبة الرشد.

- عبدالحي، عواطف. (٢٠١٤). *دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين* [رسالة ماجستير، جامعة القدس]. https://cutt.us/EBivc
- عطية، سعيد. (٢٠١٧). الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية: الجمعيات الأهلية نموذجًا دراسة تحليلية. *دراسات تربوية ونفسية مجلة كلية التربية بالزقازيق*، ٣٢ (٩٤)، ١-٢٨.
- القحطاني، عبد المحسن، وبوطيبة، فيصل. (٢٠١٥). *اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة*. لجنة التأليف والتعريب والنشر.
- كريسول، جون، وبوث، شيري. (٢٠١٩). *تصميم البحث النوعي – دراسة معمقة في خمسة أساليب* (أحمد الثوابيه، مترجم). دار الفكر للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في ٢٠١٦).
- مجدي، جيهان، نايل، سحر، وحسين، سلامة. (٢٠١٨). مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية: جامعة بنها*، ٢٩ (١١٦)، ١٠١-١٢١.
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠١٦أ). *رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠*. https://www.vision2030.gov.sa/
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠١٦ب). *وثيقة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠*. https://vision2030.gov.sa/ar/programs/NTP
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠٢١). *الوثيقة الإعلامية برنامج تنمية القدرات البشرية ٢٠٢١- ٢٠٢٥*. https://www.vision2030.gov.sa/media/kumdady3/hcdp_ar.pdf
- محمد، أحمد. (٢٠١٢). *اقتصاديات* المدرسة. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمد، عصام. (٢٠١٨). الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية. *مجلة الخدمة الاجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*، ٨(٥٩)،٨٦-١٤٢.

- مسعود، هناء. (٢٠١٧). *دور منظمات المجتمع المدني في تطوير المناهج وتحسين طرق التدريس في الضفة الغربية* [رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية]. قاعدة معلومات دار المنظومة.
- ملتقى حوارات تنموية في دورته الخامسة. (٢٠١٦، أكتوبر ١٢). *توصيات ملتقى دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠* . مؤسسة الملك خالد الأهلية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- المهدي، مجدي، وإسماعيل، علا. (٢٠١٨، إبريل ٢٥-٢٦). *المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في دعم الإصلاح التعليمي في مصر: دراسة تحليلية* [عرض ورقة علمية]. المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر الدولي التاسع: التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة، جمعية الثقافة من أجل التنمية وجامعة سوهاج وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، سوهاج، مصر.
- المؤتمر الدولي الافتراضي للتعليم في الوطن العربي مشكلات وحلول. (٢٠٢١، يناير ٢٢-٢٦). *توصيات المؤتمر الدولي الافتراضي للتعليم في الوطن العربي مشكلات وحلول*. منصة زووم، المملكة العربية السعودية.
- وزارة التعليم. (٢٠١٦). *استراتيجية وزارة التعليم ٢٠١٦-٢٠٢٠* . وزارة التعليم: مكتب تحقيق الرؤية.
- وزارة المالية. (٢٠٢٢). *بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي (٢٠٢٢م)*. استرجع في ابريل ٦، ٢٠٢٢ من https://www.mof.gov.sa/budget/2021/Documents/Budget2021_AR.pdf

المراجع الأجنبية:

- Adu-Baffoe, E., & Bonney, S. (2021). The Role of Non-Governmental Organizations in Basic Education Delivery in Ghana: Implications for Theory, Policy, and Practice. *International Education Studies*, *14*(4), 35-47. https://doi.org/10.5539/ies.v14n4p35
- Anheier, H., & list, R. (2005). *A DICTIONARY OF CIVIL SOCIETY, PHILANTHROPY AND THE NON- PROFIT SECTOR* . Routledge.

- Ary, D. Jacobs, L., Sorensen,C., & Razavieh, A.(2010). *Introduction to research in education Cengage Learning* (8th ed.). Wadsworth, Cengage Learning.
- Bălțătescu, I. (2009). FINANCING EDUCATION: ECONOMIC, POLITICAL AND CULTURAL IMPLICATIONS. *Official Journal of European Union*, *100*(119/02),249-259.
- BELAID, Y. (2021). Participatory governance in Moroccan education: What role for civil society organizations (CSOs)?. *Journal of Research in Humanities and Social Science*, *9*(6), 35-45. http://www.questjournals.org/
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative research in psychology, 3(2), 77-101.
- creswell, J. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mied methods approaches* (4th ed.). Sage publictions. https://cutt.us/yjcnx
- Creswell,J. (2012). *Educational research planning, conducting and evaluating quantitative and qualitative research* (4th ed.). pearson.
- Domiter, M., & Marciszewska, A. (2017). The role of non-profit organizations in teacher education–case study. *Ekonomia XXI Wieku*, *2* (14), 39-55. https://doi.org/10.15611/e21.2017.2.03
- Madziyire, T. (2015). *Evaluating the impact of philanthropic activities in public high schools in Mutasa District, Zimbabwe: an educational management perspective* [Doctoral dissertation,University of South Africa]. ProQuest Dissertations and theses Globle.
- Maxwell,J. (2009). Designing a qualitative study. In leonard bickman & Debra J. Rog (Eds.), *The Sage handbook of applied social research methods* (2nd ed.214-253). SAGE.
- Nombo, N., & Nyangarika, A. (2020). Perception of Local Participation in Non-Governmental Organization Educational Projects in Mtwara District Council. *International Journal of Advance Research and Innovative Ideas in Education*, *6*(3),115-126.
- Okine, S. (2021). *Non-Governmental Organizations' Impact on Educational Policy in Rural Ghana* [Doctoral dissertation, *Walden University*]. ProQuest Dissertations and theses Globle.
- Osarenren-Osaghae, R., & Irabor, Q. (2018). Educational Policies and Programmes Implementations: A Case Study of Education Funding, Universal Basic Education (UBE) and Teacher Education. *International Journal of Educational Administration and Policy Studies*, *10*(8), 91-102 http://www.academicjournals.org/IJEAPS

- Rasoleianm, A., & Mansoori, E. (2015). The role of school building donors in financing education: case study. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, *55*,160-168. https://doi.org/10.18052/www.scipress.com/ILSHS.55.160
- Tang, B. (2008). *On multi-funding for education—— and on the functions of the third sector in education funding* [Doctoral dissertation,Huazhong Normal University]. ProQuest Dissertations and theses Globle.
- Yimenu, G. (2017). The Participations of Non Governmental Organizations in Education Service Delivery in Gedeo Zone: Ethiopia. *International Affairs and Global Strategy*, *54*, 5-12. https://www.iiste.org/
- Yin, R. (2011). *Qualitative research from start to finish*. the Guilford press.